

مطبوعة لمقياس المقاولاتية

جامعة الجزائر3

كلية علوم الاعلام و الاتصال

قسم الاتصال

الطور: ماستر

السداسي: 3

المستوى الدراسي: سنة ثانية ماستر ل م د

التخصص: اتصال تنظيمي

عنوان المقياس: المقاولاتية

طبيعة المادة: محاضرة

الأستاذة: د.مريم لمروس

الالكتروني البريد: lamrousmeriem@hotmail.fr

عنوان الماستر : الاتصال التنظيمي

السداسي : الثالث

اسم الوحدة : التعليم الاستكشافية

الرصيد : 01

المعامل : 01

أهداف التعليم : تعريف الطلبة بسوق العمل و طبيعة النشاط الاقتصادي ، و المعارف التطبيقية الواجب التحكم فيها لبعث مشاريع اقتصادية، و القدرة على ادارتها سواء كانت مؤسسات انتاجية او خدماتية.

المعارف المسبقة المطلوبة : ان يكون قد سبق للطلاب ان درس طبيعة المؤسسات وادارة المشاريع

محتوى المادة : باعتبار أن هذه المادة مشتركة بين كل التخصصات ، تحدد مفرداتها في اجتماع تنسيقي وطني بين كل رؤساء التخصصات.

طريقة التقييم : يقيم الطلبة بناء على مشاركتهم في تنشيط الملتقى وكذلك أثناء عرض مشروع البحث ، كما يترك الترجيح و السلطة التقديرية لفريق التكوين.

المراجع : يطلب من الأستاذ المكلف بتدريس المادة تقييم قائمة من المصادر و المراجع الأساسية و الثانوية للطلبة، و توجيههم في عمليات البحث البيبليوغرافي بهدف انتقاء ما هو مناسب لمضمون المادة.

يتضمن هذا المقياس مقرر برنامج السداسي الثالث الذي يحتوي على 13 محاضرة وفق أهم المحاور الأساسية التالية:

- المحور الأول: الاتجاهات الفكرية والتطور التاريخي للمقاولاتية و المقاول

المحاضرة 1: تطور الفكر المقاولاتي

المحاضرة 2: التطور التاريخي للمقاولاتية

المحاضرة 3 : ماهية المقاول و خصائصه الريادية

المحاضرة 4 : ماهية المقاولاتية

المحاضرة 5 :روح المقاولاتية و دورها في تنمية الفكر الابداعي للمقاول

- المحور الثاني: دور المقاولاتية في التنويع الاقتصادي و التنمية الاجتماعية

محاضرة 6 :اهمية المقاولاتية في الانعاش الاقتصادي و المجتمعي

- المحور الثالث: اعداد خطة مشروع و تصميم هيكلته

المحاضرة 7 :دور الحاضنات في المرافقة المقاولاتية

المحاضرة 8 :دور المشاتل في دعم مشاريع إنشاء الأعمال

المحاضرة 9 :دور دار المقاولاتية بالجامعة

المحاضرة 10 :انواع المشاريع المقاولاتية

- المحور الرابع: هيئات دعم ومرافقة المشاريع في الجزائر

المحاضرة 11 :هيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

- المحور الخامس: تجربة الجزائر في مجال المقاولاتية

محاضرة 12 :مسارات المقاول الجزائري

المحاضرة 13: القرار الوزاري 1275 شهادة جامعية -مؤسسة ناشئة - براءة اختراع

مقياس المقاولاتية

أهداف المقياس:

دمج وربط ثقافة المقاولاتية بدار المقاوله وبرنامج التعليم العالي والتي يتمكن من خلالها اكتساب مختلف المهارات المهنية التقنية، الإدارية والشخصية كموافق سلوكية وتنمية روح المقاولاتية بما تحمل في طياتها المبادرة والإبداع والمخاطرة وثقافة العمل المستقل والتي يتم تنميتها عن طريق الدعم والمرافعة.

توطئة حول مادة المقاولاتية:

يعتبر تبني الثقافة المقاولاتية من طرف الطالب الجامعي أساس الانطلاقة الناجحة نحو خيار مستقبلي واستراتيجي سيكون حلاً لمشكلة البطالة بعد التخرج، هذا من جهة، ومن جهة ثانية يضع أساساً متيناً للتنمية الاقتصادية التي تحركها مؤسسات صغيرة ومتوسطة تعمل على خلق قيمة مضافة.

لقد كان سعي الجزائر نحو تشجيع الثقافة المقاولاتية واضحاً، من خلال ربط الجامعة بالعديد من الهيئات الداعمة للاستثمار، ولعل أهم مثال على ذلك التعاون القائم اليوم بين الجامعة والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، هذا التعاون الذي نتج عنه استحداث هيئة داخل الجامعة أطلق عليها اسم "دار المقاولاتية"، هي اليوم متواجدة تقريباً بكل الجامعات على المستوى الوطني.

لدار المقاولاتية إسهامات كبيرة في توجيه فكر الطالب نحو تبني الثقافة المقاولاتية، وسُخِّص في هذه المادة العلمية مجالاً لعرض بعض تلك الإسهامات المهمة.

كما أن لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي توجه لتطبيق سياسة الدولة في هذا المجال بشكلٍ جدّي، ولعل أهم إجراء تم القيام به في هذا الإطار هو وضع شرط أساسي مفاده تضمين مقياس المقاولاتية لطلبة الماستر في إحدى السداسيات على الأقل، وهو إجراء يبرز مدى أهمية المقاولاتية كتوجه جديد للدولة.

في إطار هذا التوجه، تم إقرار مادة المقاولاتية في مستوى الماستر بالمؤسسات الجامعية، وهذه الدروس ستكون من بين المراجع البيداغوجية المعتمدة التي يمكن لطلبة الماستر الرجوع إليها لفهم المادة العلمية المطلوب تحصيلها في هذا الإطار.

مدخل:

يعتبر مفهوم المقاولاتية من بين المفاهيم التي لاقى اهتماما بالدراسة والتحليل من طرف الباحثين الأكاديميين مثل Schumpeter, H.Fayolle وH.Mintzberg وغيرهم الذين كان محور اهتمامهم محاولة الوصول إلى تعريف شامل للمقاولاتية ويلقى الإجماع عند الباحثين في هذا المجال. رغم ذلك بقي هذا المفهوم غامض، غير واضح ولا يلقي الإجماع عند المتخصصين في هذا المجال خاصة عند تحليل هذا المفهوم مع المفاهيم المتعلقة بإنشاء مؤسسة صغيرة.

ففي القرن 16 و17 كان ينظر إلى المقاولاتية باعتبارها مثل عملية إنشاء مؤسسة صغيرة يقوم من خلالها الفرد بإدارة مجموعة من الأفراد وبذلك اعتبر في تلك الفترة المقاول مثل صاحب المؤسسة الصغيرة، بعد ذلك جاءت عدة دراسات لتوضح أن العملية المقاولاتية تختلف عن إنشاء المؤسسة الصغيرة خاصة من خلال دراسات Schumpeter الذي أوضح أن العملية المقاولاتية تتضمن أبعاد جديدة مثل المخاطرة، الإبداع وحالة الالاقين.

تتضمن المقاولاتية عملية إنشاء المشاريع والتي تمر بعدة مراحل انطلاقا من البحث عن الفكرة إلى مرحلة انطلاق المشروع وتسييره، في نفس الوقت ترتبط المقاولاتية أيضا بشراء عمل قائم من خلال شراء مؤسسة موجودة، إنشاء الفرع أو إنشاء مؤسسة من خلال عقد الامتياز وتختلف هذه المواقف باختلاف أهداف المقاولين، إمكانياتهم والفرص المتوفرة.

المحور الأول: الاتجاهات الفكرية والتطور التاريخي للمقاوالاتية و المقاول

المحاضرة 1: تطور الفكر المقاوالاتي

مدخل:

ثلاثة أسئلة عامة تم طرحها سنة 1990 يمكن من خلالها تلخيص مراحل البحث في موضوع المقاوالاتية : ماذا يحدث عند السلوك المقاوالاتي؟ من يقوم بالسلوك المقاوالاتي؟ كيف يتم السلوك المقاوالاتي؟ وللإجابة على هذه الأسئلة علينا توضيح مراحل تطور الفكر المقاوالاتي .

عرف موضوع المقاوالاتية اهتماما كبيرا من طرف الحكومات، وهذا كونها أضحت تمثل أحد أقطاب الاقتصاد وقاطرات نموه، وما يؤكد على هذا تزايد الملتقيات العلمية والمؤتمرات الدولية التي تناقش الموضوع في مختلف المحافل والمناسبات، وكذا الإعانات والتسهيلات التي تمنحها الدولة لتشجيعها. لذا سوف نتطرق إلى نشأة وتطورها وكذا مفهومها بالإضافة إلى مصطلحات ذات صلة.

ولقد تطور البحث في مجال المقاوالاتية حسب ثلاث اتجاهات فكرية، فإلى غاية الستينيات عرف هذا سيطرة الاتجاه الوظيفي الذي يدرس المقاوالاتية من الجانب الاقتصادي، ليظهر بعدها اتجاه ثان إلى جانبه يركز على دراسة خصائص الأفراد وتأثيرها على المقاوالاتية، ومع بداية التسعينيات ظهر اتجاه جديد يتزعمه المسيرون اهتم بدراسة سير العملية ككل، وبعد عرض الاتجاه الاقتصادي سنقوم بالتطرق تباعا إلى اتجاه خصائص الأفراد واتجاه سير النشاط المقاوالاتي.

أولا- المقاوالاتية حسب الاتجاه الاقتصادي:

لقد تمت دراسة المقاوالاتية لفترة طويلة من الزمن انطلاقا من العلوم الاقتصادية والاجتماعية التي قامت بالتركيز: ما هو تأثير الأنشطة المقاوالاتية على الاقتصاد ما؟ وما هي الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تشجع المقاوالاتية؟ سنحاول الإجابة على التساولين التاليين كما يلي:

تضمن الاتجاه الاقتصادي محاولات عديدة لتعريف المقاول انطلاقا من وظائفه الاقتصادية، مما أدى إلى تطور هذا المفهوم عبر الزمن تماشيا مع التحولات التي عرفها النظام الاقتصادي

Montchrétien العالمي، حيث استعملت كلمة المقاول لأول مرة سنة 1616 من طرف وكانت

تعني الشخص الذي يوقع عقدا مع السلطات العمومية من أجل ضمان وبناء على ذلك كانت توكل إليه مهام تشييد المباني العمومية، انجاز الطرق ، انجاز عمل ماء، أو مجموعة أعمال مختلفة ضمان تزويد الجيش بالطعام، إضافة إلى غيرها من المهام.

ثم بدأ مصطلح المقاول يتوسع ليصبح أكثر شمولا في القرن الثامن عشر ليعني " الشخص الذي يباشر في عمل ما " أو بكل بساطة هو " شخص نشيط يقوم بانجاز العديد من الأعمال".

وبالرغم من أن استعمال هذا المصطلح من قبل إلا أن الفضل في إدخاله إلى النظرية سنة 1803 ، واللذان B.Say. سنة 1755 و R.Cantillon الاقتصادية يعود إلى كل من يعتبران من الاقتصاديين الأوائل الذين قدموا تصورا واضحا لوظيفة المقاول ككل.

هو شخص مخاطر يقوم بتوظيف أمواله الخاصة، و يعتبر Say و Cantillon المقاول حسب عدم اليقين عنصرا أساسيا في تعريفه للمقاول، حيث يعرفه وبغض النظر عن نشاطه، بأنه Cantillon الشخص الذي يشتري (أو يستأجر) ولأن المقاول لا يمكنه التأكد من نجاح نشاطه الذي أسسه بأمواله الخاصة بسعر أكيد لبييع (أو ينتج) بسعر غير أكيد ، فهو يتحمل وحده الأخطار المرتبطة بشروط السوق، وبتقلبات الأسعار وبالظروف الطبيعية حيث يقوم بشراء العوامل الضرورية للإنتاج والمواد الأولية بسعر محدد، ليقوم بتحويلها أو بيعها، وفي المقابل لا يملك ضمانات لما سيجنيه،

ولا يمكنه التأكد من المداخل التي سيحصل عليها من وراء ذلك، ولا من قدرة مشروعه على تغطية التكاليف وتحقيق الأرباح والتي هي الدافع الأساسي من وراء نشاطه يعكس هذا التعريف خصائص الفترة الزمنية التي عاش فيها الباحث، والتي تتميز باقتصاد مبني أساسا على الفلاحة، مع تطور ملحوظ للمبادلات التجارية.

الأمر الذي يميز المقاول وخاصة الصناعي هو قدرته على تطبيق العلم Say أما بالنسبة إلى والمعرفة، حيث فرق بين كل من العالم الذي يدرس قوانين الطبيعة ويقوم بإجراء البحوث، المقاول، والعامل الذي يعمل لحساب ما، فالمقاول يقوم باستغلال المعارف التي يمتلكها العالم من

أجل إنتاج سلع ذات منفعة، ويعتمد في ذلك على العامل الذي تتمثل مهمته في انجاز العمل، أيضا المقاول والذي يمكن أن يكون فلاحا، حرفيا أو تاجرا بأنه الوسيط Say ويصف بين

طبقات المنتجين لمختلف عوامل الإنتاج من ملاك الأراضي وعمال وأصحاب رؤوس الأموال، وبين أن المقاول هو Say هؤلاء والمستهلك. ونظرا لخبرته الكبيرة في المجال الصناعي ومجال البنوك يدرك قبل كل شيء منظم، حيث يقوم بالتنسيق بين عوامل الإنتاج المختلفة: الأرض، العمل، رأس المال من أجل الوصول إلى تحقيق أقصى منفعة ممكنة وبالمقابل تترافق بعض الأنشطة الصناعية دائما وحتى المسيرة منها بشكل جيد بعض الأخطار التي تجعلها عرضة للفشل. إضافة إلى تمتع المقاول بخاصية مهمة أخرى حيث يقوم بتقييم الاحتياجات والوسائل الضرورية لإشباعها، ويوازن بين الهدف والوسائل التي يمتلكها.

في أنه لا يشترط أن يكون المقاول شخصا ثريا إذ يمكنه Cantillon و Say وينفق اللجوء إلى الاقتراض من الآخرين، وبذلك يفرق بين الرأسمالي الذي تتمثل مهمته في إقراض الأموال مقابل الحصول على مبلغ معين يعرف بالفائدة، وبين المقاول الذي يتحمل المخاطر التي يمكن أن تعرقل نجاح نشاطه الذي أسسه بأمواله الخاصة، أو باللجوء إلى الاقتراض من ملاك رؤوس الأموال.

الذي يعتبر من أوائل الكتاب الانجليز الذين اهتموا بالمقاول A. Marshal وكذلك نجد أعمال ذلك في بداية القرن العشرين، حيث تزامنت أعماله مع ظهور المؤسسات الكبيرة، ولذلك فهو يعتبر أن تحول الاقتصاد من الاعتماد على نظام الحرف الصغيرة التي يسيرها العمال أنفسهم إلى نظام المؤسسات الكبيرة المسيرة من طرف مقاولين رأسماليين يتطلب وجود رجال ذوي طاقات كبيرة تتمثل مهمتهم في تسيير الإنتاج بطريقة تؤدي إلى جعل الجهد المبذول يقدم أحسن نتيجة ممكنة من أجل إشباع الحاجات الإنسانية.

لم يفرق بين المقاول والمسير حيث عرف المقاول بتسليط الضوء على Marshal نلاحظ أن قدراته التسييرية وعلى قدرته على تنظيم عمل عدد كبير من الأشخاص.

وبالرغم من مختلف هذه الدراسات، لم يصبح المقاول عنصرا محوريا في التطور الاقتصادي سنة 1935، حيث يعتبر J.A. Schumpeter. إلا مع ظهور الأبحاث التي قام بها أب المقاولاتية هذا الباحث أول من تظن لأهمية عامل التغيير، وذلك عن طريق الاستعمال المختلف للموارد والإمكانيات المتاحة للمؤسسة، وضرورة العمل على اكتشاف"، والبحث عن التغيير والتصرف بما واستغلال الفرص الجديدة، وإدخال تنظيمات جديدة، حيث تتمثل وظيفة المقاول في إنشاء مشروع جديد واستغلاله كأنه فرصة.

وقبل كل شيء شخص مبدع يقوم باستخدام الموارد المتاحة Schumpeter فالمقاول حسب

بطريقة مختلفة، كما يعتمد على الاختراعات والتقنيات المبتكرة من أجل الوصول لتوليفات إنتاجية جديدة تتمثل في:

❖ صنع منتج جديد؛

❖ استعمال طريقة جديدة في الإنتاج؛

❖ اكتشاف قنوات توزيع جديدة في السوق؛

❖ اكتشاف مصادر جديدة للمواد الأولية أو المواد نصف المصنعة؛

❖ إنشاء تنظيمات جديدة

ومن أجل الإبداع، يقوم المقاول بتحمل الأخطار المترتبة عن عملية البحث عن تنظيمات جديدة لعوامل الإنتاج، ولكنه لا يتحمل هو بنفسه الخطر الذي يمكن أن يلحق بمؤسسته إنما سوق رؤوس الأموال هي التي تسمح له بإيجاد ممولين يتحملون الأخطار بدلا عنه، كما أن الدافع الأول الذي يحركه لا يكمن في البحث عن الأرباح، وإنما هي الرغبة في النجاح من خلال تحقيق تنظيمات جديدة.

المقاول هو شخص حساس للفرص، ففي حين أن Kizner أما بالنسبة إلى تتمثل في إحداث حالة تخل بالتوازن وتكسر الروتين Schumpeter ووظيفة المقاول حسب من أجل إحداث التغيير، فالمقاول حسبه تتمثل مهمته في إعادة التوازن باستغلال الفرص الناتجة عن اختلاله، فالخاصية الأساسية للمقاول حسب تتمثل في إدراكه لوجود فرص مربحة معرفة بالفرق بين أسعار المدخلات وأسعار المخرجات. كما يفرق بين المقاولاتية والتسيير، فإذا كان المقاول ينتج عندما يقوم شخص باستغلال فرص ربح غير مستغلة، فالمسير يسعى للرفع من فعالية طرق الإنتاج إلى أقصى حد ممكن وذلك بتعظيم كمية المخرجات انطلاقا من مستوى معين من المدخلات وعلى عكس النظريات الاقتصادية التي ركزت على دراسة تأثير المقاولاتية على الاقتصاد ظهرت مجموعة من النظريات الثقافية والتي تندرج ضمن النظريات الاجتماعية تم بدراسة والذي من M. Weber أسباب المقاولاتية والعوامل الثقافية التي تساهم في ترقيتها ومن روادها خلال كتابه الذي أصدره سنة 1905 أراد أن يبين أن المقاولاتية هي خاصية مرتبطة بالمجتمع الغربي حيث قام بالربط بين مبادئ المذهب البروتستانتي للديانة المسيحية ونشاط المقاول وتوصل

إلى نتيجة تتمثل في أن قيم المذهب البروتستانتي هي السبب في الازدهار الاقتصادي للمجتمع.

إن الاتجاه الاقتصادي تتمتع بأهمية كبيرة، حيث ساهم في إعطاء أسس تاريخية المقاولاتية،

غير أن هذا الاتجاه الذي استمر إلى غاية اية السبعينيات لم يساهم كثيرا في تحسين فهمها للظاهرة، نظرا لاتساع وتشعب مجال المقاولاتية التي ترتبط مع العديد من العوامل المتنوعة التي تتجاوز نطاق حدود العلوم الاقتصادية .

ثانيا- المقاولاتية حسب اتجاه خصائص الأفراد:

لقد تم التركيز في هذه الاتجاه على المقاول في حد ذاته، وذلك بدراسة خصائصه باعتبارها وسيلة يمكن من خلالها فهم النشاط المقاولاتي، وفي هذا الإطار ظهرت مجموعة من الدراسات قامت بدراسة المقاول انطلاقا من: من هو المقاول، ما الذي يميزه الخصائص النفسية والخصائص الشخصية، والتي سعت للإجابة عن نوعين من الأسئلة عن الآخرين؟ وكذلك لما يصبح مقولا، لماذا يقوم بإنشاء مؤسسته الخاصة؟

1 -الخصائص النفسية :

حاولت إيجاد خاصية رئيسية، أو مجموعة من الصفات يمكن من خلالها التعرف في بداية الستينات الذي بين من خلال دراسته أن D.McClleland على المقاول، فنجد أعمال الخاصية الأساسية التي تميز سلوك المقاول هي الحاجة إلى الانجاز، بمعنى الحاجة للتفوق وتحقيق الهدف، فحسبه المقاول هو شخص تحكمه حاجة كبيرة للانجاز، يبحث عن مواقف تسمح له برفع التحدي والتي من خلالها يقوم بتحمل المسؤولية في إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل التي تواجهه.

2 -الخصائص الشخصية :

اهتمت بدراسة الخصائص الشخصية للمقاول مثل الوسط العائلي الذي ينتمي إليه، المستوى التعليمي الذي يتمتع به، الخبرة المهنية المكتسبة، السن... الخ. تعرّض هذا الاتجاه إلى انتقادات كثيرة وذلك في نهاية الثمانينات، كونه غير قادر على تقديم شرح شامل للظاهرة، فمن الصعب شرح تصرف ذا التعقيد بالاعتماد فقط على بعض الصفات النفسية أو الشخصية. المقاولاتية حسب سير النشاط المقاولاتي:

لقد اهتم الاتجاه الاقتصادي بدراسة دور المقاول في الاقتصاد والمجتمع ككل، واهتم اتجاه خصائص الأفراد بشرح تصرفات المقاول وسلوكه، ولذلك جاء هذا الاتجاه كحتمية تنادي بضرورة تغيير مستوى التحليل في الأبحاث المنجزة، وذلك بوضع المقاول جانبا والتركيز عوض ذلك على دراسة ما الذي يحدث فعلا في المقاولاتية وفي هذا الإطار ظهرت مجموعة من الدراسات ركز الباحثون من خلالها على دراسة العوامل الأساسية التي تسمح للمقاول

الذي أشار في مطلع Drucker والمؤسسة الجديدة بالنجاح، من بينها نجد أعمال الثمانينات

إلى التحول الكبير الذي طرأ على النظام الاقتصادي والذي انتقل بفضل روح المقاولاتية من اقتصاد مرتكز على أساسا على المسيرين إلى اقتصاد مبني على المقاولين. فبالنسبة له تكمن أسباب نجاح المقاول حسبه في الإبداع الذي يعتبر وسيلة ضرورية لزيادة الثروات: "يجب على المقاولين البحث عن مصادر الإبداع، وعن المؤشرات التي تدل على الابتكارات التي يمكنها النجاح، ويجب عليهم

أيضا الاطلاع على المبادئ التي تسمح لهذه الابتكارات بالنجاح وتطبيقها". كما ركز أيضا على أهمية

التغيير، والذي يستطيع المقاول من خلاله استعمال الموارد المتاحة بطريقة جديدة وبشكل مختلف عما سبق، كأن يقوم مثلا بتغيير القطاع الذي يستغل فيه المقاول هذه الموارد إلى قطاع آخر ذو مردودية أحسن وإنتاجية أعلى، أو أن يقوم باستعمال الموارد التي يمتلكها أو تنسيقها بطرق جديدة تعطيها

أيضا من رواد هذا الاتجاه، حيث اقترح على الباحثين الاهتمام Gartner أكثر إنتاجية. ويعتبر بدراسة سير عملية إنشاء المؤسسة الجديدة أي الاهتمام بما يفعله المقاولون فعلا عوض الاهتمام بما هم

عليه، وقدم نموذجا يصف فيه عملية إنشاء مؤسسة جديدة، هذا النموذج له أربعة أبعاد تتمثل في: المحيط، الفرد، سير العملية والمؤسسة، يعتبر الباحث مجموع النشاطات التي تسمح بإنشاء مؤسسة جديدة كمتغير واحد ضمن النموذج الذي قدمه دون إهمال الأبعاد الأخرى. وتتمثل هذه النشاطات فيما يلي :

• البحث عن الفرصة المناسبة؛

• جمع الموارد؛

• تصميم المنتج؛

• إنتاج المنتج؛

• تحمل المسؤولية أمام الدولة والمجتمع.

لقد اهتم الباحثون في هذا الاتجاه، لأنه يسمح لهم بالخروج من التصورات السابقة الضيقة والمحدودة التي تنحصر في دراسة عامل واحد، صفة إنسانية، أو وظيفة اقتصادية لعملية معقدة والتي يجب أن تدرس ككل متكامل ومن جميع الجوانب حتى نتمكن من فهمها بشكل أفضل.

المحاضرة 2: التطور التاريخي للمقاولاتية

مدخل:

إن المقاولاتية في وضعها الحالي لم تظهر فجأة وإنما كانت وليدة لمختلف التغيرات والتطورات التي شهدتها النظم الاقتصادية والاجتماعية منذ أن تمكن الإنسان من الاستقرار وشرع في تحضير ما يحتاجه باستعمال طاقاته الفكرية والجسمية.

وباعتبار أن المقاول أو المؤسسة الاقتصادية وحدة إنتاجية فهي تمثل النواة الأساسية للنشاط الاقتصادي للمجتمعات فإنه لا يمكن أن تدرس بشكل منفصل عن المجتمع الذي توجد فيه مكانيا وزمانيا. فظهور مصطلح المقاولاتية في الأدبيات المتعلقة بالعلوم الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والإدارية وتطورها بمختلف المدارس الفكرية من الكلاسيك والنيوكلاسيك والنظرية الحديثة على النحو التالي: نشأة مفصلة حول تطور المقاولاتية: ظهر مفهوم في كتابات الأوائل بمفهوم الاقتصاديين مثل: أول من أدخل (R. Cantillon - المدرسة الكلاسيكية: مصطلح المقاولاتية وأعطى (1680-1734) البعد

في التنمية الاقتصادية (entrepreneuriale الاقتصادي فهذا المصطلح بمفهومه الريادي المقاولاتية) بين

ملاك الأراضي والعمال الرياديين داخل النظام الاقتصادي وهو ذلك الشخص الذي يمتلك مهارات والمخاطرة والابتكار ليقوم بالتوليف بين عوامل الإنتاج لإنشاء مؤسسة أي هو الشخص الذي يكون على استعداد لتأمين مشروع اقتصادي ويحمل المسؤولية عن النتائج غير مؤكدة حيث حدد الدور ثم جاء فهو من أدخل مصطلح المقاول إلى النظرية الاقتصادية المعروف (J. Baptiste say (1767-1832) حيث ميزة بين المقاول والرأسمالي أي المقاول ليس بالضرورة) débouchée loide بالقانون المنافذ هو الذي يمتلك رأس المال، إنه ذلك الإنسان الذي يسير الموارد المادية والبشرية ويتحمل المخاطرة حيث

تتطلب المقاول تسيير الموارد (المالية، البشرية، النفسية، ... الخ) وهو بذلك يؤكد على قدرة المقاول (Smith Adam باستغلال رأس المال وتوظيفه في عملية الإنتاج بكفاءة للحصول على الأرباح آثار) وهو سلوك الأشخاص الذين يهتمون) projectures للمقاولين شكل غير مباشر حيث أطلق عليهم اسم (بالمشاريع لأجل تحقيق الأرباح وهو يعطيه أهمية للمقاولاتية من خلال البعد السلوكي لصاحب المشروع.

مفهوما للمقاول على نشأة أنه الشخص الذي يتحمل المخاطر ويخطط) bouleau وسنة 1797 قدم (

ويشرف وينظم المشروع الذي يملكه، وهو بذلك يعطي أهمية للمقاولاتية من خلال الأبعاد الإدارية للملكية

بين الأرباح التي يحصل عليها الرأسماليون (Walker Francis المشروع في نفس سياق ميز 1867) نتيجة لملكية وسائل الإنتاج وبين الأرباح التي يحصل عليها المقاولون نتيجة المهارات الإدارية لديهم أي يظهر إلى أنّ المقاولاتية تركز على القدرات الإدارية التي تمكن المقاول من الحصول على الأرباح. على أنّ المقاول كمبدع (Schumpeter.J ب- المدرسة النيوكلاسيكية: اعتبر (1883-1950)) وكوحدة

أول من ركز على عنصر الإبداع في المجال الاقتصادي إذ آثار) Schumpeter.J إبداع حيث يعتبر (لأهمية الإبداع في زيادة أرباح المؤسسة.

أول من ركز على عنصر الإبداع لمفهوم المقاول في المجال) Schumpeter.J و يعتبر (الاقتصادي إذ آثار أهمية الإبداع في زيادة أرباح المؤسسة.

إذ يبين على أنّ المقاول كمبدع والمؤسسة كوحدة إبداع أي المقاول حسبه يقوم بوظيفة الإبداع الذي يعرفه على أنه أي تغيير يسمح بتحقيق أرباح جديدة ولهذا فإنّ الربح هو المكافئة العادلة للمقاول الذي

أخذ على عاتيقه المخاطرة، وهو بهذا يعتبر الإبداع محرك النمو الاقتصادي والتطور التكنولوجي.

حدد الدور الذي يلعبه المقاول باعتباره وسيط يتحمل مخاطر تدفق السلع) Cantillon أما (والبضائع، إذ بشرى بأسعار محددة ويقوم ببيعها لاحقاً بأسعار غير معروفة أي أنه يتحمل المخاطر في التعامل مع الظروف غير الواضحة.

ج- المدرسة الحديثة: اعتبر مفكري هذه المدرسة أنّ المقاولاتية ظاهرة تنظيمية في سياق إيجاد منظمة أو

حيث يعتبر أنّ "المقاولاتية هي عملية إنشاء منظمة) gatner.w مؤسسة جديدة وأشهرهم (1988)) جديدة فحسب هذا الاتجاه تشمل المقاولاتية مجموع الأعمال التي يقوم من خلالها المقاول بتعبئة وتنسيق الموارد المالية، البشرية والتقنية ... الخ، وذلك من أجل تجسيد فكرة في شكل مشروع مهيكّل وأن يكون قادراً على تحكم في تغيير طريقة النشاط ومسائره لأنشطة مقاولاتية جديدة.

المحاضرة 3 : ماهية المقاول و خصائصه

مدخل:

تبدو المقاولاتية ظاهرة عالمية باعتبارها نموذجا جديدا قديما غير متجانس الذي يستهلهم في أن واحد من كل قطاع لا يهدف الربح التقليدي وممارسات الأعمال القائمة على السوق لتوفير استجابات جديدة ومستدامة للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية البيئية، إنه يولد الكثير من الحماس للبحث والممارسة. قبل التطرق إلى مفهوم المقاولاتية لابد أولا أن نعرض على مفهوم المقاول.

1 - مفهوم المقاول:

ليس هناك إطار نظري واضح ودقيق يتفق عليه جميع الباحثين في مجال مفهوم المقاول، هذا ما أدى إلى التباين والاختلاف الكبير بين مجموعة المفاهيم، ويرجع السبب في ذلك أنه كثيرا ما ارتبط مفهومه بالنظريات الاقتصادية من جهة وبطبيعة النموذج الاقتصادي السائد في المجتمع من جهة ثانية، وسيتم التطرق من خلال هذا المبحث إلى إعطاء لمحة عامة حول المقاول وذلك من خلال ثلاثة مطالب تتضمن مفهوم المقاول وخصائصه، وكذا دوره في إدارة المؤسسة وإدارة التغيير، والتعرف على الفرق بين المقاول، المدير والقائد. ولقد تطور تعريف المقاول بالموازاة مع التطور الاقتصادي، لذا فقد اختلفت ظهر في فرنسا خلال القرن السادس "Entrepreneur" التعاريف التي أعطيت له فمصطلح المقاول " والذي معناه باشر، التزم، تعهد وبالنسبة للغة "Enreprender" عشر وهي كلمة مشتقة من الفعل " للدلالة على نفس المعنى في اللغة الفرنسية. "Entrepreneur" الانجليزية فإنها تستعمل نفس الكلمة" و عرف القاموس العام للتجارة الذي تم نشره سنة 1723 بباريس كل من المصطلحين

بالشكل التالي: " Entrepreneur و " Enreprender

تعني تحمل مسؤولية عمل ما أو مشروع أو صناعة ... الخ. " : Enreprender -أ " الشخص الذي يباشر عملا أو مشروعا ما، فمثلا بدلا من أن نقول صاحب " : Entrepreneur ب- مصنع نقول مقاول صناعي.

« Aujourd'hui, un créateur dont l'entreprise a franchi le cap des 5 premières années d'exis-tence n'est pas à l'abri d'un dépôt de bilan. Son dirigeant doit rester en état de veille permanente pour anticiper le changement ».

أما في إنجلترا و في القرنين السادس عشر والسابع عشر، فقد كان المصطلح الذي يقابل مصطلح "Undertaker" أو "Adventurer" هو مصطلح "Entrepreneur" المقاول " كلمة "J.Dictionary

على أنه "الشخص الذي يحاول استغلال الفرص التي تتميز بالمخاطرة. و أيضا يعتبر Undertaker

أول من وضع مفهوما للمقاول، ثم جاء بعده جملة من الباحثين من (1730 R.Cantillon الاقتصادي أمثال التقليدية "Turgot وبعده)، (1776) " (J.B Say)، (1803-1829) " "Trade" (1890)، الفرنسية المدرسة (Knight) وكذلك كان الموضوع محل اهتمام المدرسة النمساوية وتمثل ذلك في أعمال كل من " (1921، (و)، (1949-1985) "Schumpeter من كل أعمال وكذلك)، (1934) " "Kirzner و)، (1973) " "Mises" ويمكن تلخيص أهم تعاريفهم فيما يلي: (. (1982 "Casson و"، (1968 "Baumol) المقاول هو صاحب رأس المال الذي يتحمل المخاطر الناجمة عن اللايقين البيئة " : Cantillon-أ " المقاول هو الشخص الديناميكي الذي يخوض مخاطر محسوبة. " : D.Mc Clelland-ب " المقاول هو الذي يتصرف على أساس توقعاته لتقلبات السوق، ويتحمل الأخطار في " : Knight-ج " ديناميكية عمل السوق.

وهنا يتفق هؤلاء الباحثون على أن المقاول يقوم بإنشاء مؤسسة أين يعمل في ظل لا يقين البيئة بصفة عامة، وتقلبات الأسواق بصفة خاصة، ويتحمل المخاطر الناجمة عن ذلك (مخاطر مالية، جسدية، عائلية، نفسية). أما اللجنة الأوربية عرفت المقاول كما يلي: "المقاول يمكن اعتباره ذلك (أو تلك) الفرد الذي يأخذ ويتحمل الأخطار، بجمع الموارد بشكل فعال، يبتكر في إنتاج خدمات ومنتجات بطرق إنتاج جديدة، يحدد الأهداف التي يريد بلوغها، وذلك بتخصيصه الناجع للموارد بالرجوع إلى قاموس

Meniam

عرف المقاول على أنه الشخص الذي يستطيع تنظيم وإدارة شركته، و باستخدام Webster 1988 مهارته

الإدارية، و التي تزامنت والتطور الاقتصادي. و مما سبق، يمكن تحديد تعريف للمقاول وذلك كما يلي:
- المقاول هو الشخص الذي لديه الإرادة والقدرة وبشكل مستقل – إذا كان لديه الموارد الكافية - على تحويل فكرة جديدة أو اختراع إلى ابتكار يجسد على أرض الواقع بالاعتماد على معلومة هامة من أجل تحقيق عوائد مالية عن طريق المخاطرة ويتصف بالإضافة إلى ما سبق بالجرأة، الثقة بالنفس، المعارف التسييرية، والقدرة على الإبداع. وذا يقود التطور الاقتصادي.

- كما يمكن تعريف المقاول على أنه : شخص مبدع ومسير لمؤسسة صغيرة ومتوسطة يساهم بنسبة كبيرة في رأس مال المؤسسة ويقوم بدور نشيط في القرارات المتعلقة بتوجهه أو حل مشاكلها.
- إن المقاول في التعريف الاقتصادي هو كل فرد يدير مؤسسة الخاص والذي يضع مختلف عوامل الإنتاج (الموارد الطبيعية والبشرية، ورأس مال بغرض بيع منتجات سلعية وخدمات وقدمه الاقتصادي

في كتابه "أعمال المقاول" على أنه "هو الشخص الذي يريد وقادر (Schumpeter)(1883-1950) على تحويل فكرة إلى ابتكار ناجح.

- فالمقاول: هو شخص يحمل رؤية ويريد القيام بمشروع ثم منظمة (كيان) فهو متفائل يؤمن السوق ويريد

إحضار شيء جديد بقدراته.

- هو شخص يشعر بالحاجة أي يفضل خوض تجربة بدلا من الضياع في التحليلات.

- هو شخص شجاع يدافع عن المنتج والخدمة يتمتع بالتفاوض في الشراء والبيع فيعتبر من الأفراد القادرين لبناء نشاط فيما يتعلق بالتغيرات في المجتمع من خلال إيجاد طرق استغلال الفرص اقتصاديا أي

أنها تشكل في هذا الصدد الشخصيات المؤسسة في علوم المنظمات.

كانت هذه بعض التعريفات اللغوية التي صيغت حول مفهوم المقاول، والتي تم الرجوع فيها إلى أمهات القواميس، وهي تركز في غالبيتها على اعتبار المقاول شخص يتولى بشجاعة تنفيذ وإنجاز عمل معين في قطاعات جاءت شبه محددة، ما يتيح امكانية استنتاج أن الصورة الأولى للمقاول قد انبثقت من فضاء المصانع والمباني أو ما يعرف بقطاع الأشغال العمومية في الوقت الراهن، لذلك شاع في كثير من

المجتمعات والجزائر واحدة منها أن ينحصر استخدام المقاول على صاحب المباني والمصانع دون أن تتسع دائرة هذا المفهوم إلى مهن أخرى، وهو من الأخطاء الشائعة التي لا تتوافق مع التصورات العلمية

والإبستمولوجية لهذا المفهوم الذي اتسم بكثير من الشمولية، محاولا بذلك التخلص من مجال النظرة

الضيقة التي لطالما أبقته فاعلا ناشطا في المجال البنائي دون سواه.

2- خصائص ومميزات المقاول:

وت تطرق لهذا العنصر بالمعنى العام في ما سبق ذكره حول موضوع الاتجاهات الفكرية، ومن م بين القيم المختلفة التي تدفع المقاول الأخذ وتطبيقها لقد تم وضع هذه الخصائص في ثلاثة مجموعات: - الخصائص الشخصية:

هو القدرة على رؤية الأشياء بشكل مختلف والتفكير دون قيود حيث أحد أسوء) : créativité- الإبداع (أعداء الإبداع هو الضغط السلبي للأشخاص حول الأفكار الجديدة فهو يسمح لنفسه بالأحلام بمجرد فكرة وتحولها إلى دافع مجسد الإبداع. ويعتبر الإبداع من أهم السمات التي يتمتع بها المقاول، حيث أن هذه السمة تعزز قدرة رائد الأعمال على التفكير المبدع وتحليل المشاكل، وسعة الأفق وغيرها من المهارات اللازمة للمقاول حتى تستطيع الولوج في ميدان المقاولاتية أو ريادة الأعمال.

بالنسبة للمقاول يعني استغلال ذاتي خلق وظيفة لنفسه والاستغلال): autonomie- إدارة مالية مستقلة (

على الصعيدين المهني والملي، اتخاذ القرارات الخاصة به وإيجاد الحلول للعوائق التي تعترضه.

إنّ تحمل المسؤولية هو الالتزام والتعهد (: responsables des sens les - الشعور بالمسؤولية)
الكامل

وضع كلمته ونزاهته على المحك أي لا يعرض نفسه لشبهه وهذا الشعور بالمسؤولية هو الذي سيمكن
المقاوم من أن يكون شريكا للأشخاص من حوله وبالتالي الحصول على ثقة الآخرين.

تظهر القيادة عندما تتحد الرؤية والعمل مع، يمكن أن يلهم هذان العنصران) : leadership- القيادة)
أشخاصا آخرين يتشاركون في إيجابية ترضى المجتمع.

يعتمد المقاوم على روح القتال المرتبط بتنظيم المشاريع ذات القيمة العالية) : solidarité- التضامن)
ولكن لم يتم التأكيد على المساعدة المتبادلة وروح الفريق والشعور بالانتماء الذي يربط الأشخاص
ببعضهم البعض.

إنّ المقاوم داعم للمستثمرين والموظفين والموردين والمنظمات الأخرى أي في كل الحالات يجب
على المقاوم مراعاة الآخرين.

كل من يريد التغيير يجب أن يعتقد في قدراته وأنه يستطيع فالطموح هو أن) : ambition'- الطموح)
يكون للمقاوم الجرأة على العمل عندما تواجه حالة من عدم اليقين سواء كان التغيير بسيط أو معقدا فغالبا
ما يكون الطموح في قلب روح المبادرة المقاولاتية.

على المقاوم أن يستثمر التغييرات والتطورات والتي تساعد على البروز والظهور، إذ لا بد من
استغلالها من خلال ممارسة ريادة مبدعة، كإدراج تقنيات حديثة في عمل منظمته أو طرح أفكار وثقافة
جيدة بين أفرادها، فالمقاوم الناجح دوما يكون على اطلاع بآخر تطور المعارف الإدارية في التسيير
والإنسانية في مجال العلوم السلوكية، المعارف الإدارية والإنسانية والمستجدات التقنية ومواكبتها في
عالم الأعمال

المحاضرة 4 : ماهية المقاولاتية

مدخل:

على مدار ثلاث العقود الماضية كان الاهتمام المتزايد الذي يحظى به موضوع المقاولاتية من طرف الكثير من الباحثين في علوم الاقتصاد وعلوم الاجتماع بالإضافة إلى حكومات مختلف الدول المتقدمة والنامية على حد سواء من خلال تطوير طريقة جديدة للممارسة المقاولاتية. وتم الجمع بين الكفاءة الاقتصادية والمنفعة الاجتماعية، وفتح سبل واعدة في مكافحة المشاكل الرئيسية.

أولاً- تعريف المقاولاتية:

لا يوجد إجماع حول نظرية المقاولاتية فلا يمكن إيجاد تعريف متفق عليه ومن أجل توضيح ذلك فتناولنا مجموعة من التعاريف مكملة لبعضها البعض وهي على النحو التالي:

هي كلمة من أصل إنجليزي تم استعمالها من الكلمة الفرنسية) entrepreneurship المقاولاتية (:

(entrepreneur) الفرنسية إلى اللغة الكناديين (entrepreneur) :

تعريف 01 :تعرف المقاولاتية على أنها مجموعة الأنشطة والمساعي التي تهدف إلى خلق وتطوير المؤسسة وبشكل أكثر عمومية خلق نشاط معين.

تعريف 02 :المقاولاتية هي حركية إنشاء واستغلال فرص أعمال من طرف فرد أو عدة أفراد وذلك عن طريق إنشاء منظمات جديدة من أجل خلق قيمة حول استراتيجيات.

تعريف 03 :يمكن تعريف المقاولاتية بأنها حالة خاصة، يتم من خلالها خلق ثروات اقتصادية واجتماعية،

لها خصائص تتصف بعدم الإعادة، أي تواجد الخطر، والتي تدمج فيها أفراد ينبغي أن تكون لهم سلوكيات ذات قاعدة تخصص بتقبل التغيير وأخطار مشتركة، والأخذ بالمبادرة والتدخل الفردي.

المقاولاتية هي اكتشاف الأفراد أو المنظمات لغرض) Stevenson hawardتعريف 04 : عرف (الأعمال المتاحة واستغلالها.

يعرفها بأنها فرصة الحالات أو أوضاع سوقية أو منتجات أو خدمات جديدة (: cassonتعريف 05) أو إدخال طرق جديدة في التنظيم تسمح هذه العملية عن طريق المقاول القادر على اكتشاف موارد غير

مثمنا وينظمها لكي يبيعها على شكل سلع وخدمات.

عرف المقاولاتية بأنها وضعية تربط الفرد بمشروع أو منظمة ناشئة وذلك (Fayolle تعريف 06) بالتزام شخص قوي والقيمة التي يتم خلقها ترجع للمساهمات التقنية، المالية، والشخصية التي تولدها المنظمة والتي تمنح الرضا للمقاول وللجهات المهمة. وبالنسبة للمقاول تكمن القيمة في المداخل المالية والمادية

وأیضا الاستقلالية الذاتية، السلطة ... الخ، وبالنسبة للزبائن فتتمثل القيمة في الرضاء من استهلاكهم للسلع

والخدمات المعروضة، أما بالنسبة للممولين فهي تتعلق بالفائدة والأرباح النقدية المتحصل عليها أو المحتمل الحصول عليها.

تعريف 07 :المقاوله وحده للإنتاج تعتمد على العمل والرأسمال النقدي والتقني مال، آلات وتجهيزات (لإنتاج، منافع، سلع)، أو خدمات لتلبية حاجيات المستهلك، وتسعى من وراء ذلك إلى تحقيق الأرباح. فالمقاولاتية هي مجموعة النشاطات يتم من خلالها إنشاء مؤسسة ذات طابع تنظيمي من خلال استغلال الفرص المتاحة من طرف فرد يتمتع بخصائص معينة من أجل تجسيد فكرة مبدعة و بالتالي خلق قيمة.

وبناء على ما سبق يمكن تحديد الجوانب الرئيسية للمقاولاتية كما يلي: هي عملية إنشاء شيء جديد ذو قيمة؛ تخصيص الوقت الجهد والمال؛ تحمل المخاطر المختلفة الناجمة عن المخاطرة؛ الحصول على العوائد الناجمة عن المخاطرة.

ويمكن استخلاص تعريف مشترك وعملي للمقاولاتية غالبا ما يرتبط بظاهرة الإنشاء والبدء في الإنتاج وزيادة الأعمال طوال حياة المنظمة وليس فقط خلال المراحل الأولى، والمقاولاتية تكون مهمة في العمليات الإبداعية والخصائص الاجتماعية والمهنية للمقاول.

فالمقاولاتية تنشأ من بناء حالة عدم اليقين الموجهة إلى مجال المنظمة وإعادة وتخصيص مختلف الموارد والإمكانيات المسطرة لهذا المشروع لمبادرة المقاول القادر على تجسيد إستراتيجية التغيير التنظيمي التي تغتنم الفرص فهي تتطور في سياق التغيير المؤسسي والتي تدخل في إطار ما يسمى بالمشاريع المقاولاتية، ثم ربط محددات الشخصية المقاولاتية بعنصري الإبداع والتجديد بغية إبراز الأفكار المقاولاتية في صورة مختلفة عبر الاختيار.

ويستخلص من هذه التعاريف استنتاج بأن المقاولاتية هي القدرة على اتخاذ القرارات والاستغلال الأمثل للموارد المادية والبشرية المتاحة وخلق فرص الإبداع وتطوير المهارات وتحسين عمليات الإنتاج من أجل خلق قيمة مضافة.

المحاضرة 5: روح المقاولة ودورها في تنمية الفكر الابداعي للمقاول

تعد المقاولة أيضا مكانا يبرز فيه سلوك فردي مرتبط بالأعمال، أي حالة ذهنية أو ما يسمى بروح المقاولة عندما يتعلق الأمر بالشخص، وثقافة المقاولة عندما يتعلق الأمر بالمؤسسة، هذا يعني مجموعة القيم كالمبادرة، الاخذ بالاحطار، الإبداع وكل ما تعلق بإنجاز الاهداف، هذا يحيل أيضا إلى بعض المواقف والاتجاهات مثل: المسؤولية والرغبة في التغيير.

أولا- روح المقاولالية:

ازداد اهتمام الباحثين بدراسة روح المقاولالية نظرا لأهميتها الكبيرة في تدعيم وتشجيع المقاولالية والمفهوم ما زال محل البحث لم يتوصل إلى اتفاق حول إيجاد تعريف مؤكد يظهر مفهوم روح المقاولالية على أنها الميزة التي تجعل الأفراد أكثر ارتباطا بالمبادرة والنشاط، فالأفراد الذين يملكون روح المقاولة لهم إرادة تجريب أشياء جديدة لم تكن سابقا والقيام بأشياء بطريقة تختلف عما هو مألوف بفضل تميزهم بقدرتهم وإمكانياتهم للتغيير.

وهناك من يرى أن روح المقاولالية تتجسد في تحديد الفرص وجمع الموارد اللازمة والمختلفة من أجل تحويلها إلى مشروع مقاولالي أي يتمتع المقاولون بأخذ المبادرة والعزيمة على إنجاز عمل لا يجب الخلط بين روح المقاولين) jarniou-leger بطريقة مختلفة بسبب وجود إمكانية للتغيير فحسب (وروح المؤسسة فكل منهما مفهومه الخاص به فروح المقاولالية فهي تنتقد التصور الذي يعتبرها عملية التعرف على الفرص وجمع الموارد الكافية ذات الطبيعة المختلفة من أجل تحويلها إلى المؤسسات، بل يجب أن ينظر إلى هذه العملية كنتيجة ممكنة التحقق لروح المقاولالية وليس كمفهوم لها، أما عن روح (block) (stumpf المؤسسة تتمثل في مجموع المواقف الإيجابية اتجاه المؤسسة والمقاول. وحسب (Marion) روح المقاولالية هي الإرادة على تقديم أشياء جديدة لأنه يوجد إمكانية للتغيير. وحسب (روح المقاولالية هي مجموعة من المؤهلات والقدرات التي تميز الشخصية المقاولالية،) Albert و) وتعكس سلوك وتصرف شخصية المقاول من أجل خلق قيمة حيث تعكس هذه المؤهلات إمكانيات المقاولالية الإبداعية في إيجاد توليفات جديدة للإمكانيات المتاحة وفي ظروف معينة لإنتاج سلع وخدمات جديدة أو إدخال طرق عمل جديدة، فتح أسواق جديدة، إيجاد مصادر تمويل وتمويل جديدة، وصف طريقة

تنظيمية جديدة.

ثانيا- روح المقابلة والقيم الاجتماعية:

المقاولين هم القوة المحركة لاقتصاد السوق وانجازاتهم تقدم للمجتمع ثروة تشغيل وخيارات متنوعة للمستهلكين، استجابة للمطالب المتزايدة للمجتمع فيما يتعلق بأثر النشاط المقاولاتي على المجتمع والبيئة، فالمؤسسة يجب عليها أن تعتمد على روح المقاولاتية مؤله بشكل غير رسمي أكثر حتى إذا كانت

تقدم أساسا عدد من النشاطات المفيدة للمجتمع، كما أنّ المقاولاتية يمكن أن تؤدي أيضا دورا فعالا على مستوى دعم فعالية الخدمات في المجال الاجتماعي، الصحة والتعليم، مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي تشترك مع الفاعلين الاقتصاديين في التسيير ودعم هذه الخدمات وبتميز الابتكار والتوجه نحو الزبون، أحد المقاربات تسمح بإكمال الموارد العمومية وترقية مجموعة الخدمات الممنوحة للمستهلك هذه الأدوار الهامة التي يقوم بها المقاول غالبا ما تكون ذات تكاليف محدودة، لأنها ناتجة عن مجهود وشخصية ومثابرة المقاولين والأهم من ذلك أنّ المقاول الذي يفهم محيطه ومتجمعة يساعد دائما في نقل التكنولوجيا

وعمليات التحديث الملائمة والمطابقة لحاجات مجتمعة.

ثالثا- التعليم المقاولاتية:

أول (images myle) يعود نشأة تعليم المقاولاتي على مستوى الجامعات إلى سنة 1947 عدم قدم (مقرر دراسي في المقاولاتية كلية إدارة الأعمال في جامعة هارفارد الأمريكية حيث جذب هذا المقرر انسياق 188 طالبا من طلاب الفرقة الثانية لدرجة ماجستير.

- مفهوم التعليم المقاولاتي:

التعليم المقاولاتي بأنه كل الأنشطة الهادفة إلى تعزيز التفكير، السلوك (fayolle Alain عرف) والمهارات المقاولاتية وتغطي مجموعة من الجوانب كالأفكار، النمو والإبداع تم تعريف التعليم للمقاولاتية

على أنه: "مجموعة من أساليب التعليم النظامي الذي يقوم على إعلام وتدريب أي فرد يرغب بالمشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال مشروع يهدف إلى تعزيز الوعي المقاولاتي وتأسيس مشاريع الأعمال أو تطوير مشاريع الأعمال الصغيرة.

أهداف التعليم المقاولاتي:

يهدف التعليم المقاولاتي إلى الطلبة نسمات المقابلة وخصائصها السلوكية فإن من أهم أهداف كشف وهيكل قيادة المقاولاتية، تحديد وتخفيض) : Black Stumph والمقاربة بالكفاءة حسب (1992)

الحواجز أمام المبادرة المقاولاتية، تنمية معرفة الغير وتطور الدراسات والمواقف الخاصة بالتغير في مجال المقاولاتية.

معرفة الخصائص المقاولاتية ومعرفة الروابط بين مختلف علوم التسيير: (1998) hills عرف ()

تحسين الطلبة واكتساب وتنمية حسهم المقاولاتي، وتشجيع اكتساب (1999) fayolle كما عرفها () الأدوات، والتقنيات والمؤهلات الخاصة بالمقاولاتية، واقتراح نقطة ارتكاز وتكوين خاص بالطلبة.

المحور الثاني: دور المقاولاتية في التنوع الاقتصادي و الاجتماعي

محاضرة 6: دور المقاولاتية في الانعاش الاقتصادي و المجتمعي

مدخل:

إن إقامة المؤسسات الصغيرة يهدف إلى استغلال الطاقات المعطلة وإحاقها بالأيدي المنتجة التي تساهم في البناء والتنمية والاعتماد على الذات في خلق الدخل، والذي يخرجها من دائرة العوز وانتظار الوظيفة.

أولاً- الدور الاقتصادي للمقاولاتية:

يمكن اعتبار المؤسسات الصغيرة على أنها العمود الفقري لأي اقتصاد وطني، فقد بينت الإحصائيات المنشورة في الولايات المتحدة الأمريكية إن من بين 21 مليون مشروعاً هنالك ما يقارب 20.5 مليون أي نسبة 98 % من تلك المشاريع يمكن اعتبارها مشروعات مقاولاتية. وتعمل هذه المشروعات في كل المجالات الاقتصادية على الرغم من أغلبها يرتكز في تجارة التجزئة والخدمات. كما أنه على المستوى العالمي نجد أن هذا النوع من المؤسسات عرف دعماً ومساندة كبيرة حيث أنها تمثل 90 % تقريباً من المؤسسات في العالم وتشتغل ما بين 50 % إلى 60 % من القوى العاملة في العالم. ويمكن للصناعات الصغيرة والمتوسطة أن تساهم بدور فعال في عملية الإسراع بالتنمية لأنها لا تتطلب استثمارات ضخمة في وقت واحد، وهي قادرة على تعبئة المدخرات الفردية الصغيرة، ويمكن لإنتاج هذه الصناعات أن يوسع السوق المحلي، ويضمن إنتاج بعض السلع التي يصعب الحصول عليها، كما تساعد في إعداد الكوادر الفنية، كما يمكنها من تنمية الصادرات ومنه الحصول على العملة الأجنبية وبالتالي تحسين موازين مدفوعات الدول النامية. بالإضافة إلى مساهمتها في تكوين قطاع صناعي متوازن يخدم الاقتصاد الوطني ويساهم في تحقيق الدفع الذاتي لتقدم المجتمعات ولاسيما النامية منها. ومنه يمكن استعراض الدور الذي يمكن أن تقوم به الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية والذي يتمثل فيما يلي:

- رفع مستوى الإنتاجية في جميع الأعمال والأنشطة: ويتحقق ذلك من خلال الكفاءة في استخدام الموارد من قبل المقاولين أنفسهم في المجتمع، وخلق التوافقات الجديدة من خلال القدرة على تحويل الموارد من مستوى أقل إنتاجية إلى مستوى أعلى.

- خلق فرص عمل جديدة: باعتبار المقاولين ينتمون للقطاع الخاص، في القطاعات الاقتصادية المختلفة التي تشمل الصناعة والخدمات وغيرها، وبأحجام مختلفة مشاريع كبيرة ومتوسطة

وصغيرة في المجتمع الذي يعيشون فيه، بحيث يتيحون الفرصة لتوظيف آلاف العاملين وخلق فرص عمل حقيقية لهم.

- الإسهام في تنويع الإنتاج نظرا لتباين مجالات الإبداع لدى المقاولين: هناك العديد من مجالات الإبداع للمقاولين تبدأ من السلع أو المنتجات الكاملة إلى الخدمات الكاملة، والتي تؤدي إضافة قيمة جديدة للمجتمع، وقد يكون هذا الإبداع في التكنولوجيا أو في الصناعة أو في الخدمات، أو في الوظائف والأنشطة المختلفة في المؤسسة مثل التسويق، أو التوزيع، أو الترويج، أو إعادة هيكلة المؤسسة أو إدارته

- نقل التكنولوجيا: حيث يعتمد المقاولون إلى نقل أدوات ووسائل التكنولوجيا من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، أو القيام بابتكارات تكنولوجية جديدة، من أجل تحقيق التنمية وخلق فرص لهم ولأفراد المجتمع تتطابق مع احتياجاتهم من حيث ابتكار منتجات وخدمات جديدة، أساليب عمل جديدة وغيرها،

- تنمية حجم الصادرات: وذلك من خلال ما تقدمه من منتجات تامة ذات جودة عالية صالحة للتصدير، أو كسلع وسيطية في إنتاج مؤسسات تتولى تصديرها بعد اكتمال عملية التصنيع والتهيئة اللازمة .

- التجديد وإعادة الهيكلة في المشاريع الاقتصادية وتنميتها وتطويرها: أي إحداث تغييرات هامة في

المشاريع الاقتصادية القائمة، وذلك بجعلها أكثر كفاءة في مجال التغيير في الأداء وأنظمة الموارد والمصادر، أنظمة الحوافز والمكافآت، بالإضافة إلى إعادة صياغة الإجراءات والمعايير المؤسسية في

كما تساهم المقاولاتية في التنويع الاقتصادي من خلال :

1- رفع الكفاءة الإنتاجية وتعظيم الفائض الاقتصادي:

تبدو المؤسسات الصناعية الكبيرة هي الأقدر على رفع الكفاءة الإنتاجية وتعظيم الفائض الاقتصادي، نظرا إلى ارتفاع إنتاجية العامل فيها بالمقارنة بالمقاولات الصغيرة والمتوسطة، ونتيجة لما تتمتع به من وفورات الحجم، فضلا عن تطبيق الأساليب الإدارية الحديثة وتنظيم العمل، وجميع المزايا التي يحققها كبر الحجم، وهي تساهم في رفع الكفاءة الإنتاجية، ومن ثم تحقيق فوائض اقتصادية كبيرة، إلا أن مثل هذا الاعتقاد غير صحيح، وذلك لأنه يتجاهل أمرا مهما وهو العلاقة بين رأس المال المستثمر للعامل والفائض الاقتصادي الذي يحققه، ومن ثم الفائض الاقتصادي الذي يتحقق للمجتمع ككل باستثمار مبلغ معين من رأس المال، ومع التسليم بأن الفائض الاقتصادي الذي يحققه العامل يتزايد مع

كبير حجم المؤسسة، إلا أنه إذا تم الربط بين رأس المال المستثمر والفائض الاقتصادي الذي يحققه بحسب

أحجام المؤسسات المختلفة، ومن ثم ما يتحقق للمجتمع من فائض اقتصادي على أساس استثمار مبلغ معين من رأس المال،

يتضح لنا أن مؤسسات الصناعات الصغيرة والمتوسطة هي الأقدر على تعظيم الفائض الاقتصادي للمجتمع ومن ناحية أخرى، فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قادرة على تحقيق الكفاءة الإنتاجية، بمعنى انه من خلال ما تحققه من وفرة عنصر رأس المال، فهي بذلك قادرة على استخدام الموارد النادرة بكفاءة اكبر، أو هي القادرة على استخدام الفن الإنتاجي المناسب الذي يحقق الاستخدام الأمثل لعناصر الإنتاج

ففي اليابان تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 97 % من مجموع المؤسسات، وتساهم بـ 31% من القيمة المضافة الإجمالية، وفي فرنسا، فتمثل المؤسسات التي تشغل أقل من 250 عاملا 99.8 % من مجموع المؤسسات وتحقق 46 % من رقم الأعمال الإجمالي للمؤسسات، وتساهم بـ 53% من القيمة المضافة الإجمالية، وفي كوريا الجنوبية تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأكثر من 25 % من القيمة المضافة الإجمالية.

2 -تنوع الهيكل الصناعي:

تؤدي أعمال المقاوله دورا هاما في تنوع الإنتاج وتوزعه على مختلف الفروع الصناعية، وذلك نظرا لصغر حجم نشاطها وكذلك صغر حجم رأس مالها، مما يعمل على إنشاء العديد من المقاولات التي تقوم بإنتاج تشكيلة متنوعة من السلع والخدمات، وتعمل على تلبية الحاجات الجارية للسكان خاصة بالنسبة للسلع الاستهلاكية، فضلا عن تلبية احتياجات الصناعات الكبيرة بحيث تقوم بدور الصناعات المغذية لها.

3 -تدعيم التنمية الإقليمية:

تتميز المقاولات بقدر على الانتشار الجغرافي في المناطق الصناعية والريفية والمدن الجديدة، وذلك نظرا لإمكانية إقامتها وسهولة تكيفها مع محيط هذه المناطق، كم أنها أعمال لا تتطلب استثمارات كبيرة ولا تشترط تكوينا عاليا في العمل الإنتاجي، أو تكاليف مرتفعة في التسيير، أو تكنولوجيا عالية، لذلك فهي تعمل على تحقيق تنمية إقليمية متوازنة، والتخفيف من مشاكل الإسكان والتلوث البيئي.

4 -معالجة بعض الاختلالات الاقتصادية:

تعاني الدول النامية من انخفاض معدلات الادخار والاستثمار، وتعمل أعمال المقاولات على علاج ذلك الاختلال نظرا لانخفاض تكلفة إنشائها مقارنة مع المؤسسات الكبيرة . وبالإضافة إلى ذلك تساهم في علاج اختلال ميزان المدفوعات من خلال تصنيع السلع المحلية بدلا من استيرادها، وتصدير السلع الصناعية، ونظرا لاعتمادها على كثافة، العمل لذلك تستغني عن استيراد التكنولوجيات العالية ذات التكاليف الباهظة.

5 -تنمية الصادرات:

إن تنمية الصادرات تعتبر بمثابة قضية لمعظم الدول النامية التي تعاني عجز كبيرا ومتزايدا في موازين مدفوعا وبصفة خاصة في الميزان التجاري، فقد ظل التصدير حكرا لوقت طويل على المؤسسات الكبيرة، فالاستثمارات التي كانت تقضي بإنشاء شبكات تجارية معقدة مرتبطة بحجوم كبيرة جدا من الأسواق العالمية، لم تكن تسمح حينها عمليا إلا بوجود مؤسسات كبيرة الحجم، إلا انه في الواقع الحجم الصغير والمتوسط للمؤسسات يمتلك مزايا نوعية تساعد على التصدير.

6 -زيادة الناتج المحلي :

تتضح أهمية الدور الإستراتيجي الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التطور الاقتصادي للدول المتقدمة من خلال المساهمة في تكوين الناتج المحلي وذلك من خلال عملها على توفير السلع والخدمات سواء للمستهلك النهائي أو الوسيط، مما يزيد من الدخل الوطني للدولة ، كما تحقق ارتفاعا في معدلات الإنتاجية لعوامل الإنتاج التي تستخدمها مقارنة مع العمل الوظيفي الحكومي العام ، كما أنها تمثل مناخا مناسباً للتجديد والابتكار ، مما يرفع من إنتاجية العامل باستمرار ، بالإضافة إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في التخفيف من الإسراف والضياع على المستوى الوطني، وتؤدي هذه العوامل مجتمعة إلى زيادة حجم الناتج المحلي وتنوعه ، بشموله العديد من المنتجات البديلة أو المكملة.

-تكوين الكوادر الفنية والإدارية:

تؤدي الصناعات الصغيرة والمتوسطة دوراً مهماً في تكوين رأس المال البشري، وذلك بتأمين الحصول على تدريب أقل كلفة مما تؤمنه مؤسسات التدريب الرسمية والمعاهد الفنية، حيث تتسم هذه المعاهد في الدول النامية بالندرة ونقص الإمكانيات، فضلاً على أنها وان وجدت فهي غالباً ما تكون محدودة الخبرة .

8- جذب المدخرات:

إن الصناعات الصغيرة والمتوسطة قادرة على تعبئة المدخرات المحدودة لدى صغار المدخرين الذين لا يستخدمون النظام المصرفي، وبكثمتهم على استعداد لاستثمارها في المؤسسات الخاصة، حيث من المعروف أن طلب الصناعات الصغيرة والمتوسطة على رأس المال هو طلب محدود، ومن ثم فإن المدخرات القليلة لدى أفراد الأسرة قد تكون كافية لإقامة مشروع من مشروعات الصناعات الصغيرة والمتوسطة، بدلاً من ترك هذه الأموال عاطلة وعرضة للإنفاق الترفي أو حتى إيداعها في البنوك، وهكذا

فإن انخفاض حجم رأس المال اللازم لإنشاء وتشغيل هذه الصناعات يجعلها أكثر جاذبية لصغار المدخرين، الذين لا يميلون لأنماط التوظيف التي تحرمهم من الإشراف المباشر على استثماراتهم. ثانياً- الدور الاجتماعي للمقاولاتية:

بالإضافة للأدوار الاقتصادية للمقاولاتية، فيمكن أن نحصى الأدوار الاجتماعية من خلال ما يلي:

1- زيادة التشغيل :

إن الاهتمام الدولي المتزايد بالمقاولات راجع إلى الدور الذي تؤديه على مستوى التشغيل، وبالتالي المساهمة في حل مشكلة البطالة كوا تستخدم الأساليب الإنتاجية كثيفة العمل، مما يجعلها أداة هامة لاستيعاب العرض المتزايد للقوة العاملة، خاصة في الدول النامية التي تتميز بالتوفر النسبي لليد العاملة على حساب رأس المال. و لذلك فهي تساهم في تحريك سوق العمل وضمان توازنه. ففي دولة الإمارات العربية المتحدة تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 90 % من إجمالي المؤسسات وتوظف نحو 85 % من القوى العاملة، وفي السعودية تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حوالي 93 % وتستوعب 77 % من إجمالي العمالة، أما في سلطنة عمان تمثل المؤسسات الصغيرة 70 % وتوظف 80 % من إجمالي العمالة.

2- عدالة توزيع الدخل:

إن وجود مقاولات بالعدد الكبير، ومتقاربة في الحجم، والتي تعمل في ظروف تنافسية بسيطة، مما يساهم في تحقيق العدالة في توزيع الدخل، بحث أنها تتطلب إمكانيات استثمارية متواضعة والذي يسمح

لعدد كبير من أفراد المجتمع بإنشاء تلك المقاولات، وبالتالي سيساعد على توسيع حجم الطبقة المتوسطة وتقليص حجم الطبقة الفقيرة بينما تحتاج عملية الاستثمار في الصناعات الكبيرة إلى إمكانيات استثمارية ضخمة تدفع نحو زيادة حجم التفاوت الطبقي الاجتماعي.

3- مكافحة الفقر والترقية الاجتماعية:

منذ منتصف الثمانينات، ظهرت أهمية المقولة المصغرة كوسيلة لمكافحة الفقر وإدماج الفئات المقصاة اجتماعيا واقتصاديا، بداية في الدول النامية بالتزامن مع مخططات التعديل الهيكلي (تطور المفهوم الاقتصادي للقطاع الموازي)، ثم في الدول المتقدمة نتيجة ارتفاع معدلات البطالة مدفوعة بالنجاح النسبي للتجارب في الدول النامية وخاصة تجربة "بنك الفقراء" في بنغلاديش. فهي تمثل الطريقة الوحيدة الدائمة للخروج من الفقر، وعوضا عن ذلك تحسين الرفاهية ومستوى المعيشة في الأجل الطويل في بناء الأصول، سواء المادية (سكن، أرض، تجهيزات)، المالية (الحسابات البنكية مثلا الاجتماعية (الشبكات والعلاقات الاجتماعية)، والبشرية (الخبرة والتعليم).

ترقية روح المبادرة:

تؤكد مختلف الدراسات المهمة بالتنمية الصناعية على أن أعمال المقولة هي منبع المبادرة، بفضلها شهدت مختلف الاقتصاديات بروز منظمين تعمل على تشجيع إنشاء طبقة من المقاولين الصغار المستقلين، وهذا ما أكده الرئيس الأمريكي ريغان سنة 1985 بقوله "تأتي معظم الابتكارات والأعمال الجديدة، والتقنيات والقوة الاقتصادية في الوقت الراهن من دائرة صغيرة، ولكن آخذة في النمو، من الأبطال الذين هم رجال الأعمال الصغيرة، والمنظمون الأمريكيون ذو كفاءة وجرأة يتحملون مخاطر كبيرة في سبيل الاستثمار وابتكار المستقبل" على هذا الأساس يبرز دور أعمال المقولة في ترقية روح المبادرة الذاتية والمهارة بعكس المؤسسات الكبيرة التي لا توفر هذه الفرص.

5- محاربة الآفات الاجتماعية :

مما لا شك فيه أن ممارسات إعادة الهيكلة تتفاوت كثيرا من دولة لأخرى، لكن الاقتطاع من الموازنات المخصصة للرفاهية، والتسريح من العمل، والبطالة، وانعدام فرص العمل المنتج، تسببت بجزء من الأعباء الاجتماعية الأساسية الناجمة عن التغيرات الاقتصادية الحديثة عبر العالم. في أغلب الأحيان يؤدي النفاذ المحدود إلى التعليم، وعدم الثبات في العمل، وعدم وجود تحفيزات والمهارات اللازمة، إلى دفع الشباب إلى هامش المجتمع، فيتحكم من الضعف، ويصبحون عرضة لمخاطر عديدة منها الجرائم والمرض والإدمان على المخدرات .

كما يتسبب الافتقار إلى فرص عمل منتجة في المجتمع بدفع الشباب إلى مجتمعات غير حضارية

وغير منظمة، غالباً ما تفتقر إلى الحد الأدنى من الموارد والخدمات. لهذا فإن المقابلة تمثل الحل لهذه المشاكل وأخرى من خلال وضع حد لضعف أجيال المستقبل من خلال التعليم والتدريب الهادف واستراتيجيات التوظيف. ويفترض أن توفر هذه الأخيرة الوسائل المناسبة التي تمكن الشباب من بناء المستقبل الذي يرجونه بدلاً من التعويل على غريزة البقاء لديهم وحسب لتلبية احتياجاتهم الفورية.

المحور الثالث: اعداد خطة مشروع و تصميم هيكلته

المحاضرة 7 : دور الحاضنات في المرافقة المقاولاتية

أولاً- مفهوم المرافقة المقاولاتية:

هي عملية لتنمية وتطوير المشاريع خاصة الصغيرة ومنها التي تمر بمرحلة التأسيس أو الإنشاء وبداية النشاط حتى تتمكن من البقاء والنمو، وبذلك من خلال العديد من المساعدات المالية، التقنية أو الفنية وحتى المعنوية.

ثانياً- الحاضنة:

الحاضنات هي هياكل دعم لإنشاء مؤسسة جديدة والاستمرار والبقاء يجلبون الموارد المتخصصة والمكرسة للمرافقة ودعم المؤسسات قبل إنشائها أو في السنوات الأولى من حياتها وهي تشمل عموماً عن

الإقامة العقارية- الخدمات الإدارية والاستثمارات والتواصل مع شبكات الأعمال بما فيها المالية، الولايات

المتحدة الأمريكية هي أول الدول التي تعاملت بها وابتكرت الحضانة سنة 1980 واعتبرتها صناعة لها الأساليب والأدوات والمعايير والهياكل المهنية وأثبتت الحاضنات نفسها وانتشرت في جميع أنحاء العالم. - حاضنة الأعمال أو مشروع بدء التشغيل: هي عبارة عن هيكل دعم مشاريع إنشاء الأعمال يمكن أن توفر الحاضنة الدعم من حيث الإنشاء والاستشارة والتمويل خلال المراحل المبكرة من حياة المقولة. - شركة ناشئة: إن شركة ناشئة هي شركة جديدة مبتكرة تبحث بشكل عام عن جمع أموال استثمارية مهمة مع إمكانيات كبيرة للنمو الاقتصادي، والمضاربة المالية حول قيمتها المستقبلية.

تعد حاضنات الأعمال ملاذات آمنة للشركات الناشئة، لما تقدمه من خدمات متنوعة تخدم كافة المجالات والاحتياجات، إذ تعمل على زيادة فرص بقاء الشركات الناشئة وتدعم عملية ريادة الأعمال.

تناولت الكاتبة أفانتيكا بهاردواج مفهوم حاضنات الأعمال وأنواعها ودورها. ،)

ما هي حاضنة الأعمال؟

الغاية من تشكيل حاضنات الأعمال مساعدة الشركات الناشئة، فهي تقدم خدمات مثل التدريب على الإدارة ومساحة العمل المشتركة وغير ذلك، وتعد الدعامة الأساسية لبرامج التنمية الاقتصادية.

كما أنها تخلق قيمة من خلال الجمع بين الدافع الريادي للشركات الناشئة والموارد المتاحة بشكل عام للمشاريع الجديدة. وتتمثل الأهداف الأساسية لحاضنات الأعمال في خلق فرص عمل في الاقتصاد المحلي وتسويق التقنيات وتلبية احتياجات الشركات الجديدة.

ما احتضان الأعمال؟

احتضان الأعمال هو العملية التي تدعم نمو الشركات الناشئة، والهدف من ذلك زيادة معدل نجاح الشركات الناشئة.

أنواع حاضنات الأعمال

هناك 4 أنواع رئيسية من الحاضنات السائدة في السوق اليوم، وتشمل:

حاضنات الشركات

تكمّن أهداف حاضنات الشركات في تعزيز مهارات تنظيم المشاريع ومساعدة الشركات الناشئة على مواكبة الصناعات والمنافسين الآخرين. تستهدف حاضنات الشركات المشاريع الداخلية والخارجية المتعلقة بأنشطة الشركة، لكن التحدي الأكثر شيوعًا الذي تواجهه حاضنات الشركات هو الصراع بين كبار المديرين التنفيذيين واللجان في ما يتعلق بالأهداف والقرارات المتعلقة بالإدارة.

حاضنات التنمية الاقتصادية المحلية

تعمل حاضنات التنمية الاقتصادية المحلية على دعم الشركات الصغرى والمتوسطة ومجموعات محددة من أجل النهوض العام بالمجتمع. وتشمل هذه المجموعات الشركات الصغيرة والشركات المرتبطة بالحرف اليدوية والشركات ذات المصادر المحلية. وغالبًا ما ترتبط هذه الحاضنات بمخاطر الحوكمة والتقلب في جودة الإدارة وساعات التفاوض الطويلة والصراعات.

حاضنات المستثمرين الخاصين

تساعد حاضنات المستثمرين الخاصين الشركات ذات الإمكانيات العالية (مثل الشركات الناشئة التي يقوم عملها بشكل كبير على التكنولوجيا)، ومن ثم تجني الفوائد عن طريق بيع الأسهم. وتفتقر هذه الحاضنات إلى الجودة وقوة التحمل.

حاضنات أكاديمية

توفر الحاضنات الأكاديمية مصادر جديدة للتمويل مع دعم روح المبادرة والتركيز على المسؤولية المدنية، وتستهدف المشاريع الخارجية والمشاريع الداخلية للمؤسسات الأكاديمية.

ما دور حاضنة الأعمال؟

توفر الحاضنات الموارد والخدمات لأصحاب المشاريع، بما في ذلك أماكن العمل والمكاتب، والخبرة الفنية والتوجيه الإداري، والمساعدة في تجميع خطة عمل فعالة، والخدمات الإدارية المشتركة، والدعم الفني، وشبكات الأعمال، وتقديم المشورة بشأن الملكية الفكرية ومصادر التمويل والأسواق وقواعد الدخول أو الخروج الصارمة.

تركز الحاضنة جهودها على مساعدة الشركات الناشئة المبتكرة وسريعة النمو التي من المحتمل أن يكون لها تأثير كبير على الاقتصاد المحلي. وفي ما يلي بعض وظائف الحاضنات:

توجيه الشركات الناشئة أو المشاريع حول كيفية التنافس مع اللاعبين المخضرمين في الصناعة.

توفير المساعدة في أساسيات الأعمال.

توفير أنشطة التواصل.

مساعدة الشركات الناشئة على توفير تكاليف التشغيل.

تقديم المساعدة التسويقية.

المساعدة في أبحاث السوق.

توفير الوصول عالي السرعة للإنترنت.

خلق وظائف طويلة الأمد للخريجين الجدد والموظفين ذوي الخبرة في منتصف حياتهم المهنية والمديرين التنفيذيين المخضرمين.

توفير المساعدة في المحاسبة أو الإدارة المالية.

توفير الوصول إلى القروض المصرفية وصناديق القروض وبرامج الضمان.

إضفاء المصداقية على الشركة، وهذا يساعد الشركة في الحصول على قروض وتسهيلات ائتمانية من المؤسسات المالية.

المساعدة في مهارات العرض.

امتلاك شبكة قوية من الأشخاص المؤثرين الذين يمكنهم ربط الشركات الناشئة أو المشاريع مع الشركات والأشخاص المتمرسين.

توفير الوصول إلى موارد التعليم العالي.

الاستفادة من شبكات رواد الأعمال ذوي الخبرة والمديرين التنفيذيين المتقاعدين. وربط الشركات بشركاء إستراتيجيين.

توفير الوصول إلى المستثمرين الملاك ورأس المال الاستثماري.

تنظيم برامج تدريبية شاملة في مجال الأعمال.

العمل كمجالس استشارية وتوجيهية.

المساعدة في تحديد فريق الإدارة.

تقديم المساعدة في التسويق والعلاقات العامة للشركات الجديدة لإنشاء العلامات التجارية.

المساعدة في آداب العمل.

المساعدة في التسويق التكنولوجي.

المساعدة في الامتثال التنظيمي.

توفير إدارة الملكية الفكرية.

خلق وظائف للموظفين في منتصف حياتهم المهنية والمديرين التنفيذيين المخضرمين، مما يفيد المجتمعات ويدفع عجلة النمو الاقتصادي.

غالبًا ما يتأثر أداء حاضنات الأعمال بعدم الكفاءة في إدارة الأعمال والمعاملات المالية وإدارة الموارد البشرية ونقص المهارات الشخصية والأفراد.

وفي ما يتعلق بالمهارات التي تتطلبها حاضنات الأعمال لتكون ذات أثر، فقد تم الكشف في العديد من الدراسات عن أن هيئة الإدارة والإدارة التقنية والإدارة المالية والتسويق وإدارة الموارد البشرية ومهارات التعامل مع الآخرين هي عوامل في غاية الأهمية.

أما التحديات الرئيسية التي تواجهها حاضنات الأعمال، فتكمن في مدى إمكانية الوصول إلى المرافق القائمة على التكنولوجيا المتقدمة وتدابير الاستدامة الذاتية وهاكل الدعم والتمويل. كما يوصى مديرو الحاضنات، الذين يفتقرون إلى المهارات اللازمة لريادة الأعمال، بحضور دورات الأعمال في الكليات أو الجامعات المحلية.

معظم الحاضنات هي هياكل غير هادفة للربح مرتبطة بالمنظمات العامة أو شبه العامة.

- الحاضنات المرتبطة بالبحث العلمي: تم إنشاؤها من قبل جامعات ومدارس التعليم العالي والبحث العلمي، تتمثل مهمتها الأساسية في تعزيز ظهور وتنفيذ مشاريع إبتكار، مشاريع الأعمال التي تقدر مهارات ونتائج المختبرات في بحوث التعليم العالي وفقا لمعايير مختلف، مشاريع مبتكرة في القطاع الاقتصادي بعضها مدمج في هياكل كالمناولة والبعض الآخر مستقل قانونا ووظيفيا.

يمكن لهذه الحاضنات أن تقدم أماكن للعمل والدعم والمرافقة وتمويل الخدمات الخارجية.

ثالثا- أنواع الحاضنات: هناك عدة معايير لتصنيف الحاضنات نذكر منها:

1- التصنيف الأول: حسب الملكية إلى ثلاثة أنواع:

أ- حاضنات أعمال خاصة: تسعى إلى تحقيق أرباح وتصنف ضمن القطاع الخاص

ب- حاضنات الأعمال العامة: لا تهدف إلى الربح بشكل مباشر، بل هدفها تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية والتنمية الاقتصادية عامة وتتميز بالدعم والرعاية من قبل الهيئات الحكومية.

ج- حاضنات الأعمال المختلطة: وهي تتميز بخصائص النوعين السابقين، يشترك في تمويلها الهيئات الحكومية والقطاع الخاص، غالبا يكون التمويل من الحكومات والاستشارات والخبرات من القطاع الخاص.

د- حاضنات مرتبطة بالجامعات والمعاهد التعليمية: وهي حاضنات أعمال تكنولوجية مرتبطة للجامعات

والمعاهد، وتشارك مع بعض الحاضنات الأعمال العامة أو الخاصة، توجهها تكنولوجي متخصص.

2 -التصنيف الثاني: وفقا لنطاق عمليها.

أ- الحاضنات الإقليمية: تعمل هذه الحاضنات في إطار إقليمي محدد.

ب- الحاضنات الدولية: وهي تساهم في استقطاب الشركات الأجنبية للعمل في بلدانها من خلال تسهيل دخولها إلى هذه البلدان وتأهيلها في أسواقها، من ناحية أخرى توجد حاضنات أعمال دولية في مجال نقل التكنولوجيا، وأخرى تتولى تشجيع عمليات تصدير المنتج المحلي بدعمها للمؤسسات المصدرة.

ج- الحاضنات الصناعية: تنشأ هذه الحاضنات داخل المناطق الصناعية لتلبية احتياجاتها من الصناعات المغذية والخدمات المساندة، حيث يتم فيها تبادل المعارف والدعم التقني لبيّن المصانع الكبيرة والمؤسسات

الصغيرة المنتسبة إلى الحاضنة.

: بالإضافة الى تحقيقها أدوار و مزايا اخرى نذكر منها:

تنمية الافكار الابداعية و التطبيقية والعمل على تحويلها من مرحلة نظرية الى مرحلة صناعية و تكنولوجية

البحث والتطوير الى مرحلة التنفيذ من خلال اقامة المشروعات الصغيرة التكنولوجية

المحاضرة 8 : دور نظام المشاتل في المرافقة المقاولاتية

- نظام المشاتل:

مشاتل المؤسسات هي عبارة عن هياكل استقبال مؤقتة موجهة للمنشئين تهدف إلى دعم وتيسير ظروف الانطلاق، وذلك من خلال توفير محلات للإيواء، بما تنطوي عليه الخدمات الضرورية كوسائل الاتصال وغيرها، ولمدة محدودة (مثلا في فرنسا 23 شهرا كحد أقصى)، وتقديم خدمات متخصصة (حسب اختصاص المشتلة)، كالإعلام الآلي والتكوين، وكذا تقديم الاستشارات في المجالات المحاسبية والقانونية والضريبية والتجارية وغيرها، والقيام بعملية التنشيط، كعقد ندوات ومحاضرات ... الخ، ومشاتل المؤسسات من الممكن أن تأخذ ثلاث أشكال: المحضنة، ورشات ربط، ونزل المؤسسات، هي التي تعد المؤسسة في مرحلة الانطلاق قبل أن تنظم إلى مشتلة (incubateur) فالحاضنة (pépinière) ومع ذلك هناك من الدول (مثلا فرنسا) من اعتمد على المشاتل وأناط لها دور الحاضنات (pépinière) أيضا.

- مراكز التسهيل والدعم للمؤسسات:

إن مراكز التسهيل والدعم للمؤسسات هي هيئات استقبال وتوجيه ومرافقة لحاملي المشاريع ومنشئي المؤسسات والمقاولين، كما تعتبر أيضا قاطرة لتنمية روح المؤسسة إذ أنها تجمع بين كل من رجال الأعمال، المستثمرين والمقاولين والإدارات المركزية والمحلية ومراكز البحث وكذا مكاتب الدراسات والاستشارة ومؤسسات التكوين وكل الأقطاب الصناعية والتكنولوجية والمالية ومراكز التسهيل والدعم وعادة ما تكون ذات طابع عام، وهو تقديم الدعم لكافة المشروعات الناشئة، إلا أن كثيرا من الدول اعتمدت مراكز دعم متخصصة، ومنها مراكز التحديد على وجه الخصوص ويقتصر دور هذه الأخيرة في دعم المشروعات المحددة أو بالأحرى تلك المشروعات تكون المعرفة رأس مالها الرئيسي.

- نظام المناولة (المقولة من الباطن):

لا يوجد إجماع حول تعريف موحد للمناولة الصناعية، إلا أنه يمكن إعطاءها تعريف شامل تتمحور فيه أغلب التعاريف المعطاة في هذا الصدد، وهي جميع العلاقات التعاونية التكاملية التي تنشأ بين مؤسستين أو أكثر خلال مراحل العملية الإنتاجية، بموجبها تقوم منشأة مقدمة للأعمال بتكليف منشأة أو

أكثر (تسمى منفذة للأعمال أو مناولة أو مجهزة) متخصصة لانجاز مرحلة أو أكثر من عمليات الإنتاج طبقا لعقد محدد مسبقا وملزم للطرفين، وبعبارة أخرى فإنه يصطلح بمفهوم المناولة على جميع عمليات الإنتاج أو الخدمات الصناعية التي تنجز هذه الأعمال تسمى "مناولة" والمعايير التقنية هي ملك للمقاولات

الزبونة، وحتى إذا كان المناول قد ساهم في دراسة المنتج، فإن الأمر بالأعمال هو صاحب الملكية الصناعية، فإذا هو قانونيا يعتبر مسؤولا عن أي خلل في التصور، في حين أن المناول يتحمل مسؤولية أي خلل في الإنتاج، كما تعرف المناولة حسب المركز الفرنسي للمقاولة "المقاولة من الباطن هي النشاط الذي من خلاله يتم تصنيع منتج عدة مركبات تسمى القطع لحساب المؤسسة التي تعطي الأوامر وحسب

الخصائص التقنية التي تحددها تبعا للنتيجة الصناعية المراد الوصول إليها.

المحاضرة 9: دور دار المقاولاتية بالجامعة

مدخل:

إن تشجيع دار المقاولاتية بالجامعة يهدف إلى تحسين الاتجاهات الاجتماعية نحو المقاولاتية، وبالتالي امتلاك ثقافة المقاولاتية الذي يسمح بترسيخ فكرة لمسار مهني مستدام.

- أهداف دار المقاولاتية بالجامعة:

تم تعميم دور المقاولاتية في عام 2003 في الجامعات والمراكز الجامعية والمدارس الكبرى وكان الدافع من

خلال النتائج الإيجابية التي تحققت من خلال دار المقاولاتية النموذجية في جامعة قسنطينة في سنة 2007

(. France mandes في شراكة مع جامعة فرنسا غرونوبل)

فالدار المقاولاتية هي الأداة المناسبة التي عليها لغرس قيم وروح المقاولاتية ومفيدا من خلال تبادل الأفكار برفع شعار طالب اليوم مقاول الغد لفئة الطلاب الجامعيين لضمان التواصل بين عالم المعرفة وعالم الاقتصاد من أجل تجسيد أفكارهم وإبراز مشاريعهم ذات قيمة مضافة وخلق الثروة والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد.

- مهام دار المقاولاتية:

نشر ثقافة تنظيم المشاريع من خلال التوعية.

تدريب الطلاب على زيادة الأعمال.

الدعم المسبق للطلاب الذين يحملون المشاريع.

- نشاطات دار المقاولاتية:

- تنظيم أيام دراسية وملتقيات حول الفكر المقاولاتي لتحسين الفكر المقاولاتي مراحل إنشاء المؤسسات المصغرة.

- مواصفات المقاول.

- تنظيم معارض إعلامية حول المقاولاتية.

- تنظيم دورات تكوينية للطلاب الجامعيين حاملي المشاريع حول كيفية إيجاد فكرة المشروع، إنشاء

مؤسسة مصغرة الدراسة التقنية للمشروع ... الخ.

- تنظيم الموائد المستديرة حول المواضيع المتعلقة بالمقاولاتية بتقريب الطلبة لحاملي أفكار المشاريع مع هيئات الدعم والمرافقة كإطارات البنوك، موظفي مديرية الضرائب، ورجال القانون ... الخ، لتأطير المشروع وتجسيده ممثلي عن وزارة العمل.

تنظيم دار المقاولاتية:

تنظيم دار المقاولاتية بتكوين لجنة وطنية مشتركة ولجان محلية مشتركة مسؤولة عن تحديد برامج العمل ومراقبة تنفيذها.

تتكون اللجنة الوطنية المشتركة من الأعضاء التاليين:

- ممثلان (02) (ممثلا لوزارة العمل والعمالة والضمان الاجتماعي).

- أربعة (04) (ممثلا لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي).

- مثلان (02) (للكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب).

اللجنة مسؤولة عن صياغة القواعد الإجرائية التي تحدد شروط عملها كما أنه يعد تقرير سنويا عن حالة تنفيذ البرامج، فإنه ينقل إلى وزراء العمل والعمالة والتعليم العالي والبحث العلمي.

تتكون اللجنة المحلية المشتركة على مستوى كل مؤسسة جامعية من الأعضاء التاليين:

- ممثل واحد (01) (لمديرية التوظيف بالولاية).

- ممثلان (02) (ممثلين للفرع المحلي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب).

- ممثلان (02) (من الجامعة المعنية).

هذه اللجنة مسؤولة عن إعداد تقرير سنوي ترسله إلى اللجنة الوطنية.

المحاضرة 10 :أنواع المشاريع المقاولاتية

إن إنشاء مشروع مقاولاتي جديد يمكن أن يتخذ عدة أشكال مختلفة والتي سنسردها كما يلي:

1 -إنشاء مؤسسة جديدة:

Avant de présenter les chiffres, il est indispensable de rappeler les règles qui président à leur

élaboration, et qui permettent leur interprétation. Les séries chronologiques de l'univers statistique que constitue la création d'entreprise)

قبل انشاء المشروع و تقديم احصائيات حول تأسيسه على المقاول وضع خطة لكل الخطوات التي سيمر بها مشروعه
الامتياز :

الامتياز هو عملية تسويق تشمل طرفين رئيسيين صاحب الامتياز أي مانح الامتياز بالشركة (الشركات) franchisé لصاحب المرخص له أي الطرف الحاصل على الامتياز (franchiseur) المستقلة الأخرى من الناحيتين القانونية والمالية بتولي بيع منتجات أو خدمات للحصول على تعويض مالي، وبالتالي يمكن أن يستفيد المرخص له من سمعة العلامة التجارية للجهة صاحبة الامتياز أو خبرتها حصلت عليها بالفعل في السوق في المقابل يدفع رسوم (الأتاوات) الدخول عند توقيع العقد خلال فترة التعاون.

العدم من مؤسسة إنشاء- 1-2 (créer une entreprise en EX-nihilo) :

هذا هو الشكل الأكثر جاذبية لزيادة مشاريع الشباب، يعتمد على تحقيق فكرة جديدة باستثمار أولي بقيمة لا يكاد يذكر (لا يوجد امتياز أو استرداد أموال)، يمكن أن يكون الدافع وراء هذا الشكل من المشاريع هو ازدياد درجة ابتكار في المنتج أو استجابة للمشاكل التي يواجهها صاحب المشروع يومياً أو تحديد التغيير في البيئة المتواجدة بها التي قد تكون مواتية لمشروعه.

التفريع طريق عن مؤسسة إنشاء- 1-3 (créer une entreprise par essaimage) :

بتقديم لهم الدعم employés يساعد عماله (employeur) في هذه الحالة صاحب العمل) والمرافقة ليصبحوا مقاولين بإنشاء مؤسساتهم الخاصة بهدف التقليل من مخاطر الفشل ويعزز فرص نجاحهم أي هذا الخيار يجب مراعاته حسب الإجراء للاستفادة من دعم المرافقة للتعاون مع مختلف

أطراف المصلحة.

هناك ثلاث فئات فرعية للمقاولاتية العرضية:

:الاجتماعي التفرغ- 1-3-1

يسمح للمؤسسة الأصلية يحل مشكلة زيادة عدد الموظفين) 'a chaud à essaimage-الحشد السريع (أو وضع سياسة لإعادة الهيكلة.

يتعلق بالإجراء في إنشاء مشاريع الأعمال) (froid à essaimage-عرضية النشاط (العرض البارد) التجارية.

يسمح بتنفيذ سياسة اقتصادية مربحة للطرفين) (stratégique essaimage-العرضية الإستراتيجية (لاستخراج نشاط ما كمقاول من الباطن (المناولة).

: فروع إنشاء- 1-3-2 (la création de filial)

في هاته الحالة يعمل المقاول لصالح مؤسسة قائمة توكل له مشروعاً ذو طبيعة مقاولاتية، والأخطار الشخصية التي يتحملها المقاول في مثل هاته الحالة جد محدودة وفي المقابل يحظى هذا الأخير بامتيازات مثل ذلك الامتيازات الممنوحة للإطارات والمدراء.

: قائم مشروع شراء- 1-3-3 (reprise d'entreprise)

إنها شكل من أشكال المقاولاتية التي تنطوي على تولي مؤسسة أو أعمال قائمة بالفعل من قبل شخص طبيعي فرد لحسابه الخاص أو اعتباري من طرف مؤسسة قائمة ونميز حالتين هما:
1-4-3-1-شراء مؤسسة في حالة جيدة:

في هاته الحالة تكمن الصعوبة في كيفية الحصول على معلومات تتعلق بوجود مؤسسة في حالة جيدة للبيع وبالتالي يجب على المقاول امتلاك موارد مالية معتبرة كافية لشرائها بالإضافة إلى امتلاك المهارات الملائمة والخبرة في التسيير.

:1-5-3-1-شراء مؤسسة تواجه صعوبات:

في هاته الحالة على المقاول أن يكون على دراية بالالتزامات القانونية التي تقع على عاتقه نتيجة شراء مؤسسة من هذا النوع وكذلك هي الأخرى تتطلب ضخ أموال كثيرة حتى تتمكن من معاودة نشاطها

والوصول لحالة الاستقرار وتتطلب أيضا امتلاك معرفة وخبرة جيدتين لأجل إعادة بناء الثقة مع موظفين الزبائن الموردين ومختلف المتعاملين.

المحور الرابع: هيئات دعم ومرافقة المشاريع في الجزائر

المحاضرة 11: هيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

مدخل:

باعتبار المؤسسات الناشئة" نموذج دولي جديد لديه خصوصيات تختلف عن المفهوم التقليدي للمؤسسة يحتاج إلى المرافقة والتحفيز بشكل يختلف هو الآخر عن الأساليب السابقة، ونظرا لأهمية المؤسسة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فقد أولت الجزائر في السنوات الأخيرة اهتماما بالمؤسسات الناشئة، من هنا فقد حاولنا من خلال هذه الدراسة إلى البحث حول واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر في ظل المبادرات التي أطلقتها السلطات العمومية في السنوات الأخيرة، والتي اهتمت أساسا بخلق آليات للمرافقة والتحفيز والدعم، حيث تم إنشاء حاضنات الأعمال وإنشاء الصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة وإصدار النصوص القانونية والتنظيمية الكفيلة بتأطير نشاطها ونموها، كما تم عقد ندوات ومؤتمرات وتقديم توصيات بشأنها.

أن المؤسسات الناشئة في الجزائر أصبحت من الخيارات الرئيسية التي سوف يتم الاعتماد عليها في المرحلة القادمة لأجل تجسيد وتنمية الأفكار الإستثمارية الناجعة، ما من شأنه أن يعطي دفعا قويا لهذا النوع من المؤسسات في المستقبل لتشكل رافدا من روافد تنمية النسيج الاقتصادي في بلادنا ووضعها على سكة تحقيق النمو.

يعد موضوع دعم ومرافقة المقاولاتية في الجزائر من المواضيع المهمة، حيث إرتبط بظهور عدة مشاكل وصعوبات تعيق إنشاء وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما أدى إلى خلق العديد من الآليات التي تهدف إلى دعم المقاولاتية، وتعتبر الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، أحد أهم هذه الهيئات الداعمة والمرافقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تعمل على جمع عدد من الشباب في مشاريع استثمارية مصغرة، للتخفيف من حدة البطالة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، حيث تقوم بمنح الإعانات المالية من خلال الصيغ المختلفة للتمويل والإمتيازات الجبائية الممنوحة للشباب، كما تضمن مرافقة المؤسسات المصغرة حتى تتمكن من كسب الخبرة لحل الأزمة والقدرة على مواجهة المشاكل المحيطة وفق التحلي المقاولين خاصة الشباب بقيم ثقافة المقاولاتية، والتي هي مجمل المهارات والمعلومات المكتسبة من فرد أو مجموعة الأفراد، ومحاولة استغلالها وذلك بتطبيقها في الاستثمار في رؤوس الأموال

بإيجاد أفكار مبتكرة، وهي تتضمن التصرفات، التحفيز، ردود أفعال المقاولين، بالإضافة إلى

التخطيط، اتخاذ القرارات، التنظيم والرقابة،

أولاً- المقاوله والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

من خلال التجارب تبين أنّ مفهوم المقاوله ارتبط ارتباطاً وثيقاً بمفاهيم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، لقد تم تداول مفاهيم متقاربة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدرجة يصعب تحديد الفروقات الأساسية إلا إن هناك اختلاف يعتمد في وضع الحدود الفاصلة على معيارين رئيسيين هما معيار الكمي والنوعي، حيث المعايير الكمية مرتبطة بحجم المؤسسة ومن بين أهم المعايير الشائعة الاستعمال، حجم المبيعات، رأس المال المستثمر والقيمة المضافة ... الخ.

إنّ المعايير الكمية وحدها لا تكفي لتحديد وضع تعريف شامل للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة هذا ما جعل الباحثين يدرجون معايير النوعية من بينها:

1-الاستقلالية:

و يمكن أن يطلق على هذا المعيار اسم المعيار القانوني تعني استقلالية المؤسسة عن أي تكتلات اقتصادية، وبذلك يستثنى فروع المؤسسات الكبرى، وأيضا استقلالية الإدارة والعمل.

2-الملكية:

تعود ملكية غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى القطاع الخاص غير أنّ معظمها عبارة عن مؤسسات فردية أو عائلية يلعب فيها المالك دور المدير والمنظم وصاحب اتخاذ القرار.

3-حصة المؤسسة في السوق:

إنّ الحصة السوقية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكون محدودة نظراً لصغر حجمها، صغر حجم الإنتاج محلية النشاط هذا ما يحد من قدرتها في السيطرة على السوق.

4-مجال النشاط:

نعني به أن يقتصر نشاط المؤسسة على منطقة أو مكان واحد وتكون معروفة فيه، ألا تمارس نشاطها من خلال عدة فروع، تشكل حجماً نسبياً في قطاع الإنتاج الذي تنتمي إليه في المنطقة،

5-بعث قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

عرف المشرع الجزائري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

"بأنها كل مؤسسة تقوم بإنتاج سلعة أو خدمة مهما كان شكلها القانوني التي تشغل من 01 إلى 250 شخصاً على أن لا يتجاوز رقم أعمالها 02 مليار دينار جزائري مع ضرورة توفرها على

الاستقلالية، كما تتميز بمحدودية مواردها وأسواقها، كما تتميز بمحدودية مواردها وأسواقها وكذا بساطة هيكلها التنظيمي وسهولة مراقبتها وتسييرها.

لقد تبنت الدولة الجزائرية هذا التوجه ابتداء من سنة 1989 والذي كان يهدف إلى تنظيم القطاعات الإنتاجية الصناعية بإشراك الخواص وذلك من خلال النسيج الصناعي يحترم التسلسل الهرمي عن طريق

البدء بالمؤسسات الصغيرة ثم المتوسطة عدة تعديلات بهدف إصلاحها، فمن خلال قانون 18/01 الصادر

في 2001/12/12 ، تم تقسيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب ما جاء في المواد 05-06-07 في الجريدة الرسمية رقم 77 المؤرخة في 2001/12/15 على النحو التالي:

—مؤسسة مصغرة:

عدد العمالة من 1 إلى 9 ، رقم الأعمال السنوي أقل من 206 دج، الحصيلة السنوية أقل من 106 دج.

—مؤسسة صغيرة:

عدد العمالة من 10 إلى 49 ، رقم الأعمال السنوي أقل من 2006 دج، الحصيلة السنوية أقل من 1006 دج.

—المؤسسة المتوسطة:

عدد العمالة من 50 إلى 250 ، رقم الأعمال السنوي من 2006 دج إلى 2 مليار دج، الحصيلة السنوية من 1006 إلى 5006 دج.

ثانيا- هيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

تم تنصيب مراكز الدعم أو التسهيل والتي كان هدفها الدعم في مجالات عديدة منها:

أ- الدعم التقني: يتضمن دراسة تقنية المشروع، موقعه وكذا اختيار الآلات الإنتاجية.

ب- الدعم الإداري: ويتضمن في تسهيل الإجراءات الإدارية كتبسيط الوثائق الخاصة بالترخيص والتسجيل وكذا إجراءات الحصول على العقارات الصناعية.

ج- الدعم المالي: يشمل الدعم المالي كل ما يتعلق بالتمويل كضمان جزئي من القروض، تخفيض تكلفة

التمويل، تمديد أجل السماح، كذا الإعفاء الكلي أو الجزئي ولفترة محددة من الضرائب والرسوم الجمركية،

واشتراقات الضمان الاجتماعي.

إيماننا منها بالدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات الدول المتقدمة اتخذت الجزائر سياسة العمل بها ووضع العديد من الآليات في مجال تنمية هذا القطاع، حيث تتضمن آليات الدعم والمرافقة إلى جانب النصوص التشريعية والقوانين، أنشأت العديد من الهيئات المختصة في دعم وترقية هذا القطاع، ومن أهم هذه الهيئات الدعم نجد ما يلي:

- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والهيئات التابعة لها:
- أنشأت الجزائر في 1991 وزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم تحولت إلى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية اعتبارا من سنة 1994 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 211/94 الصادر في 18/07/1994 وتوسعت صلاحيتها طبقا للمرسوم 2000/190 الصادر في 2001/07/11 وهي مكلفة بـ:
- تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقيتها.
- حماية طاقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- ترقية الشراكة والاستثمارات في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وقد استحدثت تحت إدارة تحت هذه الوزارة عدة مؤسسات متخصصة في ترقية نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نذكر منها ما يلي:

أ- مشاتل المؤسسات:

هي عبارة عن هياكل استقبال مؤقتة موجهة للمنتشين تهدف إلى دعم وتسيير ظروف انطلاق المؤسسات وذلك من خلال توفير مجالات الإيواء بما ينطوي عليه من الخدمات الضرورية كوسائل الاتصال وغيرها لمدة محدودة، ونجدها بأنها مكلفة بمساعدة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي

أيضا تأخذ ثلاثة أشكال:

- الحاضنة: هي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات.

- ورشة الربط: يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعات الصغيرة والمهن الحرفية.

- نزل المؤسسات: يتكفل بحاملي المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث.

ب- مراكز التسهيل:

أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 79/03 الصادر في 2003/02/25 وهو مؤسسة عمومية ذات طابع إداري توضع تحت وزارة الصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، تهدف إلى وضع شبك يتكيف مع احتياجات منشئي المؤسسات والمقاولين، تطوير ثقافة التقاؤل، ضمان تسيير الملفات التي تحظى بمساعدات الصناديق المنشأة لدى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ... الخ.

كما تم بموجب ذات القانون تنصيب عدد من الآليات لتشجيع إنشاء واستمرار هذه المؤسسات والتي من أهمها:

(: CNAC - الصندوق الوطني للتأمين على البطالة)

تم إنشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بمقتضى المرسوم التشريعي رقم 09/94 الصادر بتاريخ 1994/05/26 والمرسوم التنفيذي رقم 188/94 الصادر بتاريخ 1994/07/06 والذي أنشئ أساسا للحفاظ على الشغل وحماية الأجراء الذين يفقدون عملهم بصفة لا إرادية بسبب التصريح الجماعي للعمال، وهذا إثر الإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر والذي يتكفل بتعويض العمال المسرحين، لكن مع تفاقم الأزمة الاقتصادية وتضاعف عدد العمال البطالين تم تعديل الصندوق الوطني للتأمين وذلك بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 01/04 الصادر في 2004/01/03 والمتمم للمرسوم (CNAC) التنفيذي رقم 188/94.

تم تكليف الصندوق بالمساهمة في تمويل المؤسسات الصغيرة المستحدثة من طرف البطالين ذوي

المشاريع البالغين من العمر ما بين 35 و50 سنة ومنح لهم امتيازات تتمثل في تقديم القروض بدون فائدة

(. Anseig وامتيازات جبائية عند مرحلة إنجاز الاستثمار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب)

(: Anseig- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب)

أنشأت هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 296/96 الصادر بتاريخ 1996/09/08 المعدل

بالمرسوم التنفيذي رقم 231/98 الصادر في 1978/07/13 .

وهي هيئة وطنية ذات طابع خاص يتابع نشاطها وزير التشغيل والضمان الوطني في محاولة لدعم تشغيل الشباب لضمان سلسلة من الإجراءات المتخذة لمعالجة مشكل البطالة تتمثل أهداف الأساسية في تشجيع المبادرات الرامية إلى خلق النشاطات تهدف إلى ترقية تشغيل الشباب من خلال تقديم الدعم والاستشارة وكذا الامتيازات لأصحاب المبادرات لإنشاء المؤسسات الصغرى ويمس المشروع فئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 19 إلى 35 سنة والذين يمتلكون مؤهلات مهنية أو مهارات تقنية، وهم مستعدون للمساهمة في التمويل الجزئي للمشروع وعليه فقد عمل هذا الجهاز على تمويل عدد كبير من النشاطات الاقتصادية (باستثناء النشاطات التجارية البحتة)، بما فيها الصناعية عن طريق تقديم قروض قد تصل إلى 10 مليون دج بصيغ تمويلية مختلفة، حيث تقوم الدولة من خلال البنوك بتمويل ما نسبة ما بين 60 إلى 70% من قيمة المشروع، كما قد تمنح البنوك قروض بفوائد صفرية عندما لا يتعدى

مساهمتها المالية بنسبة 25% بالإضافة إلى ذلك يستفيد أصحاب هذه المشاريع من إعفاءات ضريبية منها

والضريبة على الدخل الإجمالي (IBS) وكذا الضريبة على الأرباح (TVA على القيمة المضافة)

خلال فترة ثلاث السنوات الأولى علما أنه يتم تمديدها أحيانا إلى ستة سنوات (بموجب القانون (IRG

الصادر سنة 2007) عندما يتعلق الأمر بنشاطات في أماكن معينة.

(: ANGEM- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر)

أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 14/04 الصادر في 2004/01/22 كهيئة ذات طابع خاص

يتابع نشاطها وزير التشغيل والتضامن الوطني، تقدم قروض مصغرة قد تصل إلى 500 ألف دج موجهة

لفئة البطالين والمحتاجين الذين بلغوا سن 18 سنة فما فوق يمتلكون تأهيلا أو معارف في نشاط معين وقد

كان الهدف من هذا المشروع عندما انطلقت سنة 1999 تحت اسم القرض المصغر هو إعطاء فرصة

للشباب لإنجاز مشاريع مصغرة دعمتها الدولة ماليا في حدود 35 إلى 40 ألف دج مقابل فائدة 5.2

% على

مبلغ القرض في محاولة خلق ثروة بديلة تساهم في تحسين العائد الوطني.

(: ANDI - الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار)

بموجب الأمر الرئاسي 03/01 الصادر في 2001/08/20 والمتعلق بتنمية الاستثمار وهي مؤسسة عمومية تهدف أساسا إلى تقليص آجال منح التراخيص اللازمة لإقامة المشاريع إذ حدثتها بشهر عوضا من شهرين وحددت المادة 21 من الأمر رقم 03/01 مهامها المتمثلة في ضمان ترقية وتنمية ومتابعة الاستثمار، العمل على تسهيل كل الإجراءات المتعلقة بإقامة المشاريع، الاستقبال والإعلام والتوجيه والمساعدة لأصحاب المشاريع الوطنية والأجنبية، ضمان التزام المستثمرين بدفاتر الشروط المتعلقة بالاستثمارات مع تقديم تسهيلات لمهام الوكالة من خلال ثلاث أجهزة:

- أولها المجلس الوطني الاستثماري الذي يتكفل باقتراح إستراتيجية لتطوير الاستثمار وتحديد أولوياته، لتحديد تدابير وتحفزات لدعم الاستثمار لمسايرة التطورات الاقتصادية، تشجيع إنشاء المؤسسات.

- ثانيا الشباك الوحي.

- ثالثا صندوق دعم الاستثمارات وهو مكلف بتقديم التمويل للمساعدات التي تقدمها الدولة للمستثمرين في شكل امتيازات لتغطية تكاليف أعمال القاعدة الهيكلية اللازمة لإنجاز المشروع.

- إنشاء المجلس الوطني المكلف بترقية المناولة:

في 2003/04/22 لتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودمجها في الأسواق العالمية.

- إنشاء المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

في 2003/02/25 لترقية الحوار وجمع المعلومات الاقتصادية من مختلف الجمعيات المهنية ومنظمة أرباب العمل ومن جميع الفئات الوسيطة التي تسمح بإعداد سياسات إستراتيجية لتطوير هذا القطاع.

(: ANDPME - إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)

في 2005/05/03 لتجسيد سياسة التعاون والشاركة.

إضافة إلى هيئات أخرى تعمل من قريب أو بعيد على دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مثل:

(ANFI - الوكالة الوطنية للعقار الصناعي)

- المجلس الوطني للاستثمار

((CNI و) CCI - غرف التجارة والصناعة))

إضافة إلى بعض الصناديق الثانوية المساهمة في خدمة أصحاب المشاريع مثل:

- صندوق تدعيم التصدير

- صندوق ضمان الاستقرار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- الصندوق الوطني لترقية النشاطات والصناعات التقليدية
- الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب.

المحور الثامن: تجربة المقاولاتية في الجزائر

محاضرة 12: مسارات المقاول الجزائري

مدخل:

إن المقاول بالجزائر تطور بالتدرج ليصل إلى شكله الحالي وقد كان لمحيطه وتراكماته بالغ الأثر في ذلك. وسنحاول فيما يلي عرض أبرز أنواع المقاول الجزائري وفقا لتطور ظروفه المحيطة واستنادا جان بيناف، أحمد هني، بن أشنهو ...) و كذلك سوف : Jean PENEFF إلى الدراسات البحثية حوله (نتطرق إلى أجهزة الدعم للمقاولاتية في الجزائر.

1 -مسارات المقاول الجزائري

(: PENEFF Jean -السبعينيات مقاولوا الجزائر)

جان PENEFF Jean 1-1- في هذه الفترة نجد الدراسة الأبرز "الصناعيين الجزائريين" قد قام بها بيناف من خلال عينة تتكون من 250 مقاول من العاصمة، قام بدراساتهم من ناحية الأصول الجغرافية والاجتماعية متوصلا إلى تحديد 03 فئات للمقاولين الجزائريين (في ظل الاشتراكية: التجار المقاولون). 1-1-1 -إن معظم الصناعيين الذين سنهم بين خمسين والستين سنة 1970 مروا بالتجارة الكبيرة جاؤوا من شرق وجنوب البلاد (قسنطينة، واد سوف، مسيلة، بسكرة). بالنسبة لأصولهم الاجتماعية فهم من عائلات عريقة ونبيلة وأسر ذات مكانة دينية في المجتمع. وهم من أسر مالكة في الفترة الاستعمارية ولكن

نزعت ممتلكاتهم بعد مشاركتهم في ثورة المقراني لسنة 1871 فأصبحوا تجار، يتركز نشاطهم في التصدير والاستيراد. ومع قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1966 تحصلوا بسهولة على المساعدة والضمانات من أجل إنشاء مؤسساتهم. ويتميز المقاولون ذوي الأصول التجارية بأنهم تجار أكثر من صناعيين، يهتمون بفتح المحلات التجارية أكثر من فتح مصانع، كما يستثمرون في قطاعات تستعمل تكنولوجيا بسيطة وتحصل على أرباح سريعة.

1-1-2 -المقاولون غير المسيرين الذين يوكلون إدارة مصانعهم إلى تقنيين أو مسيرين وإطارات أجنبية بفعل المشاركة في رؤوس الأموال المستثمرة، مقابل اهتمامهم بنشاطات الاستيراد والتصدير والملكية العقارية، هذه الفئة تمثل في أغلبها من كانوا موظفين خلال الفترة الاستعمارية ومن أصحاب المستوى التعليمي الثانوي والجامعي، وممن لم يشاركوا في الثورة، كما أن الباحث وجد صعوبة في التعامل معهم نظرا لأنهم يملكون شخصيات متكتمة جد - العمال المقاولون.

3-1-1-1 - وهم من العمال المؤهلين أو الإداريين والإطارات المتوسطة ممن يتشاركون في أعمال حرة لتحسين دخلهم وفي أغلب الأحيان دون ترك وظائفهم الأصلية لأسباب تكتيكية مرتبطة بصعوبة المحافظة

على النشاط الحر مقابل وظائفهم الحكومية، هاته الفئة يمثلها بعض الإطارات السابقة في التسيير الذاتي ومنخرطون ومناضلون في جبهة التحرير وبعض الضباط السابقين في جيش التحرير الوطني. أما عن أصولهم الاجتماعية فأغلبهم من أسر فقيرة ريفية وبعض التجار البسطاء وممن يملكون تعليماً جيداً في المدرسة الابتدائية الفرنسية، لا يملكون شهادات ولكن يملكون تكويناً تطبيقياً ملائماً من خصائصهم احتكاكهم لوسط الصناعي خاصة أولئك الذين كانت لهم تجارب في المهجر، هذا ما أعطاهم نوعاً من الخبرة الميدانية. ومن خصائصهم أنهم يشاركون بأنفسهم في الأعمال و يملكون القدرة على العمل بالآلات وأجهزة قديمة أو معطلة بعد إصلاحها هذا ما يفسر طبيعة المنتجات ذات النوعية الرديئة لكنها مستهلكة في السوق خاصة من قبل ذوي الدخل الضعيف.

2-1-2 -مقاولوا التسعينيات عرفت الجزائر بعد مرحلة السبعينات تحولات هامة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي (برامج التعديل الهيكلي ، المرحلة الانتقالية لاقتصاد السوق، تطور شكل المجتمع ...) وهو ما أبرز فئات أخرى من المقاولين نتجت عن تغير خصائص فئات السبعينات (مستوى التعليم، الخبرة، التقنية، التكوين، ...)، وبهذا شهدت فترة التسعينات وجود حركة هامة لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة مع قانون المالية والقرض والإيجابيات والضمانات الجديدة المقدمة من طرف الدولة، ونزع الحواجز المؤسسية والبيروقراطية في ظل القانون الجديد للاستثمارات لأكتوبر 1993. وقد كشف أبحاث فترة التسعينات عن وجود خمسة أنواع للمقاولين

الإطار المقاول:

وهو من الأفراد الذين أعمارهم أكثر من خمسين سنة ولديهم خبرة ومعرفة من خلال ممارستهم لوظيفة سامية في القطاع العمومي وخاصة تلك المتعلقة بالتسيير، فلقد تقلدوا مناصب قيادية وإدارية و تسيير الموارد البشرية، أما مستواهم التعليمي فهم ذوي مستوى تعليمي ابتدائي مرتفع بالإضافة لقيامهم بمختلف التكوينات التي تسمح لهم برفع مستواهم إضافة للتجربة المهنية، وهؤلاء الأشخاص أغلبهم أنشأوا

مؤسسات في أواخر سنوات التسعينات إما بعد التقاعد أو التقاعد المبكر من العمل، و الأسباب التي أدت لإنشاء مقولة تكون إما لظروف اقتصادية (البطالة بالدرجة الأولى أو الحصول على أجر ضعيف) أو الرغبة في تأمين حياة الأبناء أو حب العمل و الرغبة في تطبيق ما اكتسبوه من خبرة، و يتميز هذا النوع من المقاولين بمساعدة رأس المال الاجتماعي الذي اكتسبوه من الخبرة المهنية لإنشاء وتسيير المؤسسة.

- المهاجر المقاول:

وهم أغلبهم المهاجرون الذين هاجروا شابا إلى فرنسا وادخروا مبلغا من المال يسمح لهم بتكوين مشروع في البلد الأم، وهذا النوع نجده خاصة في منطقة القبائل في الثمانينيات مع قانون 1982 الخاص بالقطاع الخاص، ويقدر سنهم من الخمسين فما فوق، وهم أفراد تعودوا على العمل والمشاركة في الحياة وإيجاد حلول لوجودهم ولوضعهم، ويتميزون بحب المغامرة، كما أن التجربة المهنية التي حصلوا عليها من مختلف النشاطات خاصة التجارية تسمح لهم بإختيار النشاط المناسب لإمكانيتهم و متطلبات السوق .

- المقاول بالوراثة:

وهو من الأفراد الذين يقومون بتسيير المؤسسة القديمة ويتراوح عمرهم بين 25- 30 سنة، يتصفون بالتأهيل و التكوين الجيد وهم عقلانيون في التعامل، عملية التقييم لديهم تكون فقط حسب العمل والكفاءة كما يستخدمون التقنيات الجديدة للتسيير، بالإضافة لبحثهم الدائم لتحسين نوعية المنتج بما يتماشى ومتطلبات السوق، فلا يبقون محاصرين بالنوعية القديمة للمنتج، لأن هدفهم هو إكمال ومتابعة نفس النشاط الذي قام به الأب مع تطويره وتحسينه.

- المقاول والتقاليد المقولة:

وهذا النوع يغلب عليه الأفراد ذوي المستوى التعليم الإبتدائي و المتوسط وهم من عائلة تمارس التجارة أو المقولة، لذلك هم لا يهتمون بالبحث عن عمل بعد الخروج من المدرسة لأن العمل مضمون وهم يبدؤون العمل في سن مبكرة، لديهم تجربة طويلة في المقولة وهم من عائلات ذات تقاليد تجارية، وهذا النوع أكثر إنتشارا من الأنواع الأخرى، هذا النوع من المقاولين يميلون لإقامة مقولة عائلية توفر

مناصب شغل لأفراد العائلة، ولكن المقاوله التي يمارسونها ليست بالضرورة تلك التي بدأوا فيها، فالخيرة

التي يحصلون عليها و العلاقات 4 التي يكونونها تسمح لهم بمعرفة السوق ومتطلباته مما يجعلهم يغيرون نوع النشاط" أو يوسعونه ليشمل أنشطة أخرى.

- العامل المقاول:

وهو إما من عمال إدارة أو عمال مؤهلين أو إطارات متوسطة، هدفهم الأساسي تحسين وضعهم المالي وهذا بسبب ضعف أجورهم وانخفاضها، وأيضا يخص الأفراد الذين يعانون من التسريح والبطالة أو الذين تخوفوا من فقدان مناصبهم مستقبلا نظرا للأزمة الاقتصادية التي تمر بها البلاد فأغلب هؤلاء المقاولين أنشئوا مؤسساتهم في سنوات التسعينيات، وهم يشتغلون عادة في قطاع النشاط الذي مارسوه من

قبل" ويعتمدون على المهارة الفردية و الشبكة الأسرية والمسار المهني.

- المقاولون الشباب بالجزائر (التركيز على المقاولات الصغيرة والمتوسطة):

في الفترة الأخيرة ظهرت بقوة مجموعة من المقاولين الشباب من خريجي الجامعات و ممارسي الحرف والمشتغلين بالزراعة خصوصا ، وقد كان تنامي هذا النوع من المقاولين في إطار سياسة الدولة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية من خلال دعم و مرافقة مقاوله الشباب بعديد الأجهزة والقوانين المحفزة .وتتميز هذه الفئة من المقاولين بحدثة السن ، واعتماد المقاوله كسبيل للكسب والخروج من البطالة ومن ثم بناء المستقبل وعلى هذا الأساس يتشاركون طموحات واعدة و يملكون قدرات إبداعية واعدة خاصة في ظل حرية العمل , إنفرادية القرار و الملكية الخاصة التي توفرها لهم المقاوله الصغيرة تزايدت المقاولات الصغيرة بشكل ملفت حيث وصل عددها في سنة 2000 إلى 189552 مؤسسة ليرتفع

إلى أكثر من مليون مؤسسة في 2020 .

و تختلف كثافة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر من قطاع إلى آخر, حيث تتكثف بشكل كبير جدا في القطاع الخاص بنسبة 98. % و تتوزع هذه المؤسسات توزيعا جغرافيا غير متساوي عبر ولايات الوطن، حيث تتواجد بكثافة و قوة في الولايات الشمالية لتوفر البنية التحتية الجيدة والمناخ المناسب للإستثمار بالمقارنة بالمناطق الأخرى .تأثير تقاليد وأعراف المجتمع على العقلانية الاقتصادية للمقاول الجزائري تتم على أساس الشبكة العلائقية عملية التسيير من جهة آخر، على مدى التحكم في العلاقات الشخصية و استعمال الرمزي. وهذا ما يؤكد علاقات القرابة ، الإنتماء...) على عن الأشكال الأخرى لرأس المال البشرى من حيث أنه الدين أو التقاليد أو العادات التاريخية ومن هذا المنطلق

وبالتذكير بالطبيعة الاجتماعية الشعبوية في الجزائر يبدو جليا أن رأس المال الاجتماعي مهم جدا لنجاح المقاول في الجزائر كونه يساعده في اجتياز الحواجز البيروقراطية من جهة ويوفر له المعلومة من جهة أخرى وهو بهذا يقلل المنافسة والمخاطرة انطلاقا من الأهمية والأهداف التي جاءت من أجلها يمكن إيجاد

عدة تعريفات للمرافقة أبرزها المتخصصون في هذا المجال، نذكر فيما يلي البعض منها:

- تأثير تقاليد وأعراف المجتمع على العقلانية الاقتصادية للمقاول.
- بالنسبة للعوامل المؤثرة في المقاول الجزائري نكون وفق تأثير تقاليد وأعراف المجتمع على العقلانية الاقتصادية للمقاول الجزائري ويظهر هذا التأثير في عملية التوظيف من جهة, حيث تتم على أساس الشبكة العنقودية التقليدية ذات المرجعية الكاريزمية (العائلة، الجهة... الخ) و عملية على مدى التحكم في العلاقات الشخصية و استعمال الرمزي التأثير العميق للطبيعة الاجتماعية للمجتمع الجزائري (علاقات القرابة، الإنتماء حساب الفعالية الاقتصادية للمقاول، أهمية رأس المال الاجتماعي للمقاول الجزائري)، ويختلف رأس المال الاجتماعي عن الأشكال الأخرى لرأس المال البشرى من حيث يتم تكوينه ونشره عبر

الآليات الثقافية مثل : الدين أو التقاليد أو العادات التاريخية ومن هذا المنطلق وبالتذكير بالطبيعة الاجتماعية الشعبوية في الجزائر يبدو جليا أن رأس المال الاجتماعي مهم جدا لنجاح المقاول في الجزائر كونه يساعده في اجتياز الحواجز البيروقراطية من جهة ويوفر له المعلومة من جهة أخرى وهو بهذا يقلل

المنافسة والمخاطرة ويعزز فرص النجاح ليضمن الاستمرارية والتطور.

- أهمية الدعم والمرافقة بالنسبة للمقاول الجزائري:

انطلاقا من الأهمية والأهداف التي جاءت من أجلها يمكن إيجاد عدة تعريفات للمرافقة أبرزها المتخصصون في هذا المجال، نذكر فيما يلي البعض منها تأثير تقاليد وأعراف المجتمع على العقلانية الاقتصادية للمقاول أهمية رأس المال الاجتماعي بالنسبة للمقاول الجزائري الدعم والتحفيز.

- أبرز العوامل المؤثرة في المقاول الجزائري:

أ- تأثير تقاليد وأعراف المجتمع على العقلانية الاقتصادية للمقاول الجزائري:

ويظهر هذا التأثير في التقليدية ذات المرجعية الكاريزمية إذ هي قائمة على مدى التحكم في العلاقات الشخصية و استعمال الرمزي التأثير العميق للطبيعة الاجتماعية للمجتمع الجزائري حساب الفعالية الاقتصادية للمقاولة.

ب- أهمية رأس المال الاجتماعي للمقاول:

يختلف رأس المال يتم تكوينه ونشره عبر الآليات الثقافية المنطلق وبالتذكير بالطبيعة الاجتماعية الشعبية في الجزائر يبدو جليا أن رأس المال الاجتماعي مهم جدا لنجاح المقاول في الجزائر كونه يساعده في اجتياز الحواجز البيروقراطية من جهة ويوفر له المعلومة من جهة أخرى وهو بهذا يقلل المنافسة والمخاطرة ويعزز فرص النجاح ليضمن الاستمرارية والتطور.

ب- أهمية الدعم للمقاول:

انطلاقا من الأهمية والأهداف التي جاءت من أجلها يمكن إيجاد عدة تعريفات للمرافقة أبرزها المتخصصون في هذا المجال، نذكر فيما يلي البعض منها • تأثير تقاليد وأعراف المجتمع على العقلانية الاقتصادية للمقاول الجزائري • أهمية رأس المال • الدعم والتحفيز " 6 المرافقة هي إجراء منظم في شكل الفهم والتحكم في إجراءات الإنشاء، وكذلك مواعيد متتابعة، تهدف إلى دعم منشئي المؤسسات في التحكم في المشروع والقرارات المرتبطة به . " وتعرف المرافقة أيضا "بأنها عملية ديناميكية لتنمية وتطوير مشروعات الأعمال خاصة مشروعات أو منشآت الأعمال الصغيرة التي تمر بمرحلة التأسيس أو

up period الإنشاء وبداية النشاط حتى تتمكن من البقاء والنمو بصفة خاصة في مرحلة بداية النشاط- وذلك من خلال العديد من المساعدات المالية والفنية وغيرها من التسهيلات الأخرى اللازمة أو، start المساعدة. و إجمالا فالمرافقة هي عبارة عن خدمة تقدمها هيئات متخصصة تهدف إلى مساعدة أصحاب المشاريع الجديدة في عملية الإنشاء التي تعتبر مرحلة حساسة في حياة المشروع وتحتاج إلى الكثير من الخبرات تعتبر عاملا حاسما في تشجيع المقاول الجزائري ولعل أبرز ما يبرز هذا صدور قوانين محفزة وتطور أجهزة الدعم بالجزائر والتفاف الشباب المقاول حولها في محاولته لحل مشكل البطالة وتوفير رأس المال الكافي لمقاولته.

- دعم ومرافقة المقاوليات في الجزائر:

عرفت الجزائر عدة إصلاحات اقتصادية كان الهدف منها التحول نحو اقتصاد السوق كان من

بينها هيئات دعم المقاولاتية ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فقامت بإنشاء مجموعة من الهيئات

المختصة في هذا المجال تتمثل في ما يلي:

- أولاً: نجد وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث يعتبر إنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية نقطة تحول مهمة في واقع المقاولاتية و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، ودليلاً واضحاً على أهميتها ومكانتها المميزة في الاقتصاد الوطني، حيث تسعى هذه الوزارة إلى: ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تكثيف النسيج الصناعي، تقديم الدعم للقطاع، مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على حل مشاكلها، القيام بالإحصائيات وتقديم المعلومات، وضع سياسة المتابعة، مهام الوزارة هي مهام تخطيط، توجيه ومراقبة، ليست لها وظيفة تمويلية، لكن هذا لا يمنع أنها تساعد في حل العديد من المشاكل والصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال التمويل، وأن اهتمام الدولة بهذه المؤسسات بدأ منذ 1995، أي بعد إبرام اتفاق برنامج التصحيح الهيكلي مع صندوق النقد الدولي.

أنشأت هذه الوكالة بمقتضى المرسوم التنفيذي ANSEJ- ثانياً: نجد الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب رقم 296-96 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996 وقد كانت في البداية موضوعاً تحت إشراف رئيس الحكومة، ويتولى الوزير المكلف للتشغيل المتابعة العملية لنشاطها، تم تحولت لتصبح تابعة لوزارة التشغيل والتضامن الوطني، وهي هيئة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. وإن كان الهدف من إنشائها اجتماعي في إطار سياسة التشغيل ومكافحة البطالة، فأنها أيضاً توكل بالمهام التالية: تدعيم وتقديم الاستشارة، ومرافقة الشباب ذوي المشاريع في تطبيق مشاريعهم الاستثمارية؛ تبليغ الشباب ذوي المشاريع الذين استفادوا مشاريعهم من قروض البنوك والمؤسسات المالية بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب والامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها؛ القيام بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع؛ وضع تحت تصرف الشباب كافة المعلومات ذات الطابع الاقتصادي، والتقني، التشريعي والتنظيمي المتعلقة بممارسة نشاطهم؛ إحداث بنك للمشاريع المقيدة اقتصادياً واجتماعياً.

و الشباك المركزي الوحيد أنشئت وكالة ترقية ومتابعة ANDI- ثالثاً: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار كهيئة حكومية تحت إشراف رئيس، ومنذ صدور قانون الاستثمار في الحكومة بموجب APSI الاستثمار، APSI قانون الاستثمار الصادر في 1993 أوت 2001، عوضت وكالة ترقية ومتابعة الاستثمار حيث أنشئت بموجب المرسوم رقم 03/01 المؤرخ في 20 ، بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

أوت 2001 . وهي مؤسسة عمومية ذات شخصية قانونية و استقلالية مالية، مركزها بالجزائر العاصمة.

أنشئت في إطار الإصلاحات الأولى التي تم مباشرتها في الجزائر خلال التسعينات والمكلفة بالاستثمار بهدف التكيف مع تغيرات الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد. لديها شبكة وكالات محلية في كامل التراب الوطني. خولت لهذه المؤسسة الحكومية مهمة تسهيل وترقية واصطحاب الاستثمار. و كذلك تطوير و استمرارية الاستثمارات، الاستقبال و المساعدة و إعلام المستثمرين الوطنيين و الأجانب، التأكيد

من احترام الاتفاقات المتوقعة و تحويل الأرباح، تسيير صندوق دعم الاستثمار. مهام الوكالة: أوكلت للوكالة مجموعة من المهام يمكن إيجازها فيما يلي: إعلام و مساعدة المستثمرين في إطار انجاز مشاريعهم، تسهيل إتمام الإجراءات التأسيسية للمؤسسات و انجاز المشاريع بواسطة خدمات الشبائيك الوحيدة اللامركزية، منح المزايا الخاصة بالاستثمار، تسيير صندوق دعم الاستثمار، ترقية الاستثمارات و تطويرها و متابعتها، تساهم في تنفيذ سياسات و استراتيجيات التطوير بالتعاون مع القطاعات الاقتصادية المعنية، يوفر للمستثمرين المحتملين بورصة الشراكة.

أنشئت في 22 جانفي 2004 ، و توفر) ANGEM- رابعا: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (خدمات مالية متماشية مع احتياجات المواطنين غير المؤهلين للاستفادة من القرض البنكي والمشكلين أساسا من فئة الأشخاص بدون دخل أو ذوي الدخل غير المستقر أو البطالين والذين ينشطون عموما في القطاع غير الشرعي، وتتمثل المساعدات والخدمات التي يوفرها الجهاز في: سلفة بدون فائدة موجهة لشراء المواد الأولية، قرض بنكي صغير للمشاريع، ولا تمنح الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر للمستفيدين المساعدات المالية فقط، بل يتعدى ذلك إلى المساعدات غير المالية الآتية: تسيير جهاز القرض المصغر وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما؛ تدعم المستفيدين وتقدم الاستشارة لهم وترافقهم في تنفيذ أنشطتهم؛ تبلغ المستفيدين أصحاب المشاريع المؤهلة بمختلف الإعانات التي تمنح لهم؛ تضمن متابعة المشاريع التي ينجزها المستفيدين ومساعدتهم عند الحاجة، التوجيه والمرافقة على مستوى كل الدوائر، الدراسة التقنية والاقتصادية للمشروع، التكوين في التريبة المالية و تسيير المؤسسة، إعطاء الفرصة للمستفيدين من المشاركة في المعارض والصالونات أين يتم التعارف، بينهم و اكتساب خبرات مختلفة و كذا خلق فضاءات جديدة لتسويق منتجاتهم.

في إطار مواصلة) ANDMPE- خامسا: الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (السعي لتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، تم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات

الصغيرة و المتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 165 / 05 المؤرخ في 2005/05/03 و هي مؤسسة

عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتتولى تنفيذ المهام التالية:
تطبيق

الإستراتيجية القطاعية الخاصة بترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وضمان متابعة سيره؛ تتبع التطور العددي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة فيما يخص الإنشاء، التوقف وتغيير النشاط؛ إعداد دراسات دورية بخصوص التوجهات العامة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛ جمع واستغلال ونشر المعلومات الخاصة بمجالات نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

هي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية (ADS - سادسا: وكالة التنمية الاجتماعية)

والاستقلال المالي أنشئت في جوان 1996 ، أنشئت استنادا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 232/96 المؤرخ

في 29 جوان 1996 تم إنشاؤها تحت إشراف رئيس الحكومة و متابعة وزير الأشغال و الحماية الاجتماعية و تتمثل مهامها في: ترقية و انتقاء و تمويل النشاطات و تدخلات لفائدة السكان المحرومين، و

كل: مشروع أشغال أو خدمات ذات منفعة اقتصادية أو اجتماعية تتضمن استعمالا مكثفا لليد العاملة، تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، تقوم الوكالة بمنح مساعدات مالية في شكل قروض مصغرة ، و القرض المصغر هو جهاز إضافي ضمن الوكالة يعمل على تشجيع أو خلق نشاطات و دعم الشغل. - تأسست وكالة دعم و ترقية الاستثمارات) ، CALPI سابعا: لجان دعم و ترقية الاستثمارات المحلية (المحلية بموجب المرسوم التشريعي رقم 93/12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 و المتعلق بترقية الاستثمار،

واعتبرت بحسب المرسوم مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلالية المالية ، و توضع تحت وصاية رئيس الحكومة ، و هي المرجع الأساسي لكل ما يتعلق بالاستثمار و بالاتصال مع الإدارة و الهيئات المعنية . كما تم تحديد صلاحيات الوكالة و تنظيمها و كيفية تسييرها بالمرسوم التنفيذي رقم 94 / 319 المؤرخ في 17 أكتوبر 1994 ،المتضمن صلاحيات و تنظيم و تسيير وكالة ترقية و الاستثمارات و دعمها و متابعتها . و هي مكلفة بتوفير الإعلام الكافي للمستثمرين حول الأراضي و المواقع المخصصة لإقامة المشاريع ، كما تقوم بتقديم القرارات المتعلقة بتخصيص الأراضي لأصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة . و تتمثل مهام وكالة دعم الاستثمارات فيما يلي:
تقرر منح المزايا المرتبطة بالاستثمارات في إطار المرسوم التشريعي رقم 12/93،تضمن متابعة احترام

المستثمرين للالتزامات المتعهد بها، تضمن توزيع كل المعلومات و المعطيات المتعلقة بفرص الاستثمار،

تجري تقييم مشاريع الاستثمار و إحصائه، تنشر القرارات المتعلقة بالاستثمارات التي استفادت من امتيازات، الاعتماد على خبراء في مجال الاستثمار و تكليفهم بمعالجة المواضيع الخاصة بالاستثمار، إقامة علاقات تعاون مع الهيئات الأجنبية المماثلة و تطويرها، تقديم تقارير و اقتراح تدابير مرتبطة بتنظيم

الاستثمار و تطوره و فعاليته، تنسيق بين الوكلاء في المناطق الحرة، استغلال كل الدراسات و المعلومات

المتصلة بهدف و خاصة بالتجارب و الممارسات الدولية في مجال الاستثمار، تدعيم و مساعدة المستثمرين في إطار تنفيذ مشاريع الاستثمارات، و تضمن ترقية الاستثمارات.

نظرا لعمليات التسريح الجماعي الناجمة عن، CNAC- ثامنا: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة إعادة الهيكلة و خصوصية المؤسسات العمومية ، فقد وضع المشرع الجزائري جهاز التأمين على البطالة و الإحالة على التقاعد المسبق ، حيث صدر المرسوم التشريعي رقم 94 -09 المؤرخ في 26 ماي 1994

المتضمن الحفاظ على الشغل و حماية الأجراء الذين قد يفقدون عملهم بصفة لا إرادية و المرسوم التنفيذي

رقم 94 -11 المؤرخ في 26 ماي 1994 المتعلق بإحداث نظام التأمين على البطالة لفائدة الأجراء الذين قد يفقدون عملهم بصفة لا إرادية و لأسباب اقتصادية ،

أنشئ الصندوق بمقتضى (FGAR- تاسعا: صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)

المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 11/11/2002 بهدف ضمان القروض الضرورية للاستثمارات التي يجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تنجزها كما هو محدد في القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12/12/2001 والمتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،

إعداد اتفاقيات مع البنوك والمؤسسات المالية لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ القيام بكل عمل يهدف إلى المصادقة على التدابير المتعلقة بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتدعيمها في إطار ضمان الاستثمارات، حيث يحل الصندوق محل البنوك والمؤسسات المالية فيما يخص آجال تسديد المستحقات، وفي حدود تغطية المخاطر طبقا للتشريع المعمول به.

قانون المالية لسنة 2000 فتح لدى كتابات الخزينة (FPCI- عاشر: صندوق ترقية التنافسية الصناعية) حساب تخصيص خاص للصناعة التنافسية ترقية صندوق عنونه 302 مكلف بتسيير المساعدات المالية

المباشرة للمؤسسات الصناعية و الخدمات المرتبطة بالصناعة من اجل عمليات التأهيل و تطوير التنافسية

الصناعية ، هذه المساعدات ذات الطابع المالي الموجه للمؤسسات تتخذ شكلين هما :

أ- المساعدات المالية للمؤسسة : و تتمثل في المساعدات المالية الموجهة لتغطية جزء من النفقات المدفوعة من طرف المؤسسة فيما يتعلق بالتشخيص الاستراتيجي الشامل و مخطط التأهيل ، الاستثمارات غير المادية و الاستثمارات المادية.

ب- المساعدات المالية لهياكل الدعم: و هي الأموال المنفقة و المرتبطة أساسا بتلك العمليات الموجهة لتطوير محيط المؤسسة الإنتاجية أو المؤسسة الخدمية المرتبطة بالصناعة مثل تلك المتعلقة بتحسين النوعية و الجودة ، الملكية الصناعية ، التكوين البحث و التطوير، القياسات، التقييس.

والذي أنشأ بأمر القانون 03-01 و هدفه ترقية تطوير ، CNI- احدى عشر: المجلس الوطني للاستثمار الاستثمار ، حيث يقترح الاستراتيجيات و أولويات الاستثمارات، تكييف أرباح الاستثمارات في حال تغيير

الشروط العلمية، و جميع المعايير اللازمة لتشجيع و تطوير نظام الاستثمارات، كما أنه يحدد مجموع الميزانية التي تحت تصرف صندوق دعم الاستثمار، و هذا المجلس تحت رئاسة رئيس الحكومة، و يتكون

من وزارة المالية، التجارة، الجماعات المحلية، الوزير المكلف بالإصلاح المالي و الأمانة تحت رقابة

.ANDI

المحاضرة 13: قانون 1275 شهادة جامعية _ شهادة مؤسسة ناشئة _ شهادة مشروع مبتكر للطلبة الجامعيين

أقرت مصالح الوزير للتعليم العالي و البحث العلمي بداري خلال بداية السنة الجامعية 2022.2023 على القرار الوزاري الذي يحدد كفيات إعداد مشروع مذكرة تخرج للحصول على "شهادة جامعية مؤسسة ناشئة" من قبل طلبة مؤسسات التعليم العالي، حيث سيتمكن الطلبة بعد القيام بعرض ومناقشة مشاريعهم أمام لجنة علمية من الحصول على شهادة ودبلوم مؤسسة ناشئة، ووسم "لابل" مشروع مبتكر، على أن تسهر إدارة حاضنات الأعمال الجامعية على مرافقة تلك المشاريع.

ويهدف القرار الذي يحدد كفيات إعداد مشروع مذكرة تخرج للحصول على "شهادة جامعية مؤسسة ناشئة" و الذي يحمل رقم 1275 مؤرخ 27 سبتمبر 2022، تحوز "البلاد نت" على نسخة منه، حسب ماجاء في مادته الأولى إلى تحديد كفيات إعداد مشروع مذكرة تخرج للحصول على شهادة جامعية - مؤسسة ناشئة من قبل طلبة مؤسسات التعليم العالي، و كذا خلق جيل من الطلبة رواد الأعمال لهم القدرة والرغبة في التوجه نحو ريادة الأعمال الابتكارية وخلق المؤسسات الناشئة الخلافة للثروة ومناصب شغل، والتي تعد عملا مريحا يقوم على أسس ودعائم الابتكار والتكنولوجيا.

كما يهدف القرار إلى إيجاد حلا تقنيا، أو تكنولوجيا، أو رقميا لمؤسسات قائمة أو مؤسسات مستقلة بذاتها. وتشتمل مذكرة تخرج للحصول على شهادة جامعية - مؤسسة ناشئة، حسب ما جاء في المادة 3، على مجموعة من البرامج التدريبية في مجال إعداد مخططات الأعمال موجهة لمرافقة الطلبة المسجلين لإعدادها، والتي تسمح لهم بإعداد مذكرة تخرج قابلة للتحويل إلى مشروع مؤسسة ناشئة.

ويسمح لطلبة الليسانس والماستر والدكتوراه وطلبة الهندسة والهندسة المعمارية طلبة علوم البيطرة من مختلف التخصصات والكليات إعداد مشروع مذكرة تخرج للحصول على شهادة جامعية - مؤسسة ناشئة. ويتلقى الطلبة المسجلين في هذا المسعى، حسب المادة 5، دورات تدريبية و ورشات ميدانية حول نموذج الأعمال والتسويق الالكتروني والمناجمنت والتمويل والمحاسبة.

ويمكن لكل طالب في السنة الأخيرة من مساره التعليمي صاحب فكرة قابلة أن تتطور إلى مؤسسة ناشئة أن يرافق من حاضنة أعمال مؤسسته الجامعية ويناقش مذكرة تخرج للحصول على شهادة جامعية - مؤسسة ناشئة.

كما يمكن للطلبة الذين يعدون مذكرة تخرج للحصول على شهادة جامعية - مؤسسة ناشئة تكوين فرق عمل تتكون من مجموعات صغيرة من الطلبة (من طالبين إلى ستة طلبة) من تخصصات وكليات مختلفة من أجل مشروع مذكرة تخرج للحصول على شهادة جامعية - مؤسسة ناشئة.

و يقوم الطلبة المسجلين بإعداد مشاريع مذكرات تخرج للحصول على شهادة جامعية - مؤسسة ناشئة في Start-up شكل "فكرة مؤسسة ناشئة".

و جاء في المادة 9 من القرار، أن الطلبة الذين يقومون بإعداد مشروع مذكرة تخرج للحصول على شهادة جامعية - مؤسسة ناشئة، يحصلون بعد القيام بعرض ومناقشة مشاريعهم أمام لجنة علمية وخبراء متخصصين في مجال إختصاصهم، تضم: المؤطر، عضو من حاضنة الأعمال أو دار المقاولاتية وممثل عن الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين، على شهادة نهاية الدراسة الجامعية وعلى دبلوم مؤسسة ناشئة، يهدف على الأقل للحصول على وسم "لابل" مشروع مبتكر.

وتسهل إدارة حاضنات الأعمال الجامعية على مرافقة المشاريع الحاصلة على وسم: لابل " مشروع مبتكر للتحويل الفوري إلى مؤسسات ناشئة حاصلة على وسم " لابل" من قبل اللجنة الوطنية لمنح علامة "لابل".

ويتم تسجيل المشاريع المتميزة في مسابقة وطنية لأفضل المؤسسات الناشئة و تثمن المشاريع الفائزة بدعم مالي مناسب من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين المهتمين بالمجال.

خاتمة:

شهد الاقتصاد العالمي في العقود الأخيرة تغيرات و تحولات عديدة و سريعة في ظل انفتاح السوق و زيادة حدة المنافسة، ومن أهم نتائج هذه التغيرات بروز دور المقاولاتية وإنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة القائمة على المبادرة الفردية الحرة، وتسليط الضوء عليها نظرا لما تقوم به من أدوار على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي خصوصا مع انتشار المؤسسات المصغرة و الصغيرة و المتوسطة ما توفره من فرص العمل و تحسين الأوضاع الاجتماعية، كأحد أشكال المقاولاتية. ت تقديم أهم الجوانب الأساسية المتعلقة بالمقاولاتية والمقاول العون الاقتصادي كمبادر، مخاطر، م

طموح ووثق بنفسه و قدراته الذي يمثل ركيزة أساسية في تجسيد أفكاره ومخططاته هي من تمكنه من اختيار الاستراتيجيات التي ينبغي إتباعها عند الطلبة الجامعيين باعتبارهم مؤهلين لإنشاء المشاريع والمؤسسات خاصة لتلقيهم التعليم المقاولاتي من أجل ضمان نمو وديمومة مقاولته. ولقد تباين الموقع الذي احتلته المقاولاتية خلال مختلف المراحل التي مرت بها، فلم تحظى بالاهتمام الكبير من طرف الباحثين بسبب اتجاه أنظارهم نحو المسير وظهور المؤسسات الكبيرة، والأزمة الاقتصادية التي واجهتها المؤسسات الكبيرة ابتداء من منتصف السبعينات عاد المقاول ليظهر بقوة على الساحة الاقتصادية بعد الاقتناع أخيرا بضرورة تشجيع عملية إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كحل يمكن الاعتماد عليه للتخفيف من الانعكاسات السلبية لهذه الأزمة.

قائمة المراجع:

1.R.Papin :la creation d'entreprise,DUNOD,Paris 2011,p01

2.Verstraete Thierry, Saporta Bertrand, Création d'entreprise et entrepreneuriat, Editions de l'ADREG, janvier 2006,p38.

3.بلعبيدي عبد الله: دور حاضنات الأعمال في مرافقة و دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة_ التجربة الصينية و التجربة الماليزية نموذجا_، مجلة الادارة و التنمية للبحوث و الدراسات ، العدد 11، ص 134.

4.بوثلجة عائشة، زروخي فيروز، غلاب فاتح، : المقاولاتية ودورها في تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاد المال و الأعمال ، JFBE المجلد 3، العدد 3، 2019،ص،721.

5.قرومي عبد الحميد ، حنان بن علي: روح المقاولاتية ودورها في تنمية التفكير الابداعي و الاداري في منظمات الاعمال، مجلة الدراسات التسويقية و ادارة الأعمال، المجلد2، العدد01، جانفي 2018، ص03.

6.ليليا بن صويلح: نحو مقارنة سيبيولوجيا للظاهرة المقاولاتية ، الباحث الاجتماعي، العدد 13، 2017، ص460.

7.نجاة شادلي: قراءات تاريخية لتطور الفكر المقاولاتي، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، الجزائر، المجلد11،العدد01، ص288.

8.<https://www.alphadoc.dz/produit/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%AB-%D8%B9%D9%86->

%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%83%D8%B1%D8%A9-
%D8%A7%D9%86%D8%B4%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D9%85/

ساحي فوزية : المقاولاتية، تخصص: ديموغرافيا، على الرابط :

9. <https://elearning.univ-blida2.dz/mod/resource/view.php?id=9854&forceview=1>

10. <https://www.diwanalarab.com/%D9%84%D8%AA%D9%81%D8%B9%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%AD->

<https://www.diwanalarab.com/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A->

<https://www.diwanalarab.com/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1>

11. <https://www.aljazeera.net/reyada/2022/4/26/%D9%85%D8%A7-%D9%87%D9%88->

<https://www.aljazeera.net/reyada/2022/4/26/%D8%AF%D9%88%D8%B1-%D8%AD%D8%A7%D8%B6%D9%86%D8%A9->

<https://www.aljazeera.net/reyada/2022/4/26/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%84-%D9%81%D9%8A->

<https://www.aljazeera.net/reyada/2022/4/26/%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA>

12. <https://dspace.univ-guelma.dz/jspui/handle/123456789/13461>

13. <https://www.elbilad.net/national/%D8%B1%D8%B3%D9%85%D9%8A%D8%A7->

<https://www.elbilad.net/national/%D9%87%D9%83%D8%B0%D8%A7-%D9%8A%D8%AA%D9%85->

<https://www.elbilad.net/national/%D8%A5%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D8%AF->

<https://www.elbilad.net/national/%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9->

<https://www.elbilad.net/national/%D9%85%D8%B0%D9%83%D8%B1%D8%A9-%D8%AA%D8%AE%D8%B1%D8%AC->

<https://www.elbilad.net/national/%D9%84%D9%84%D8%AD%D8%B5%D9%88%D9%84-%D8%B9%D9%84%D9%89->

<https://www.elbilad.net/national/%D8%B4%D9%87%D8%A7%D8%AF%D8%A9->

<https://www.elbilad.net/national/%D8%AC%D8%A7%D9%85%D8%B9%D9%8A%D8%A9->

<https://www.elbilad.net/national/%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A9->

<https://www.elbilad.net/national/%D9%86%D8%A7%D8%B4%D8%A6%D8%A9-108759>